الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٢ الجزء الأول السنة: ٥٣ رجب ١٤٤١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية :

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٧/٠٩/١٤٣٩هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية :

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٧/٠٩/١٤٣٩هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
(رئيس التحرير)
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
(مدير التحرير)
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة المشارك بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: د. **خالد بن سعد الغامدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:

– صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
– مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
– مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
– الملاحق اللازمة (إن وجدت).

- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	تفاوت مفهوم التفسير الدلائل والآثار ومنهج التعامل د. محمد صالح محمد سليمان	٩
٢)	مواطن تعظيم الله تعالى وعظمته في قصة إبراهيم -عليه السلام- في القرآن الكريم د. تهاني بنت سالم باحويرث	٥٧
٣)	التدابير الوقائية في السنة النبوية لحماية الأوطان من أراجيف المتربصين د. محمد سيد أحمد شحاته	١٠٣
٤)	الحافظ إبراهيم بن أبي طالب -رحمه الله تعالى- (ت: ٢٩٥هـ) وجهوده في علوم الحديث د. علي أحمد عمران محسن	١٨٣
٥)	شجرة الإسناد في البرامج الحاسوبية الحديثية -دراسة تقويمية- د. وائل بن فواز دخيل	٢٣٩
٦)	أحاديث السحور -جمعًا ودراسة- د. مشعل بن محمد بن حريث العنزي	٣٠٥
٧)	منهج التصنيف لبعض كتب السؤالات د. طارق إبراهيم المسعود	٣٧١
٨)	اقتناء الكلاب، دراسة حديثية فقهية د. فرحان بن خلف العنزي	٤٣١
٩)	الحافظ المحدّث أبو عبد الله محمد بن حَمَّاد الطِّهْراني الرّازي (ت٢٧١هـ) ومرويّاته -دراسة تحليلية نقدية- عبدالله محمد جربكو	٤٨٣
١٠)	لواء الحمد -دراسة عقدية- د.عبد الكريم بن عيسى الرحيلي	٥٣٩
١١)	المَورِد في الكلام على عمل المَولِد تأليف: تاج الدين أبو حفص ابن الفاكهاني -دراسة وتحقيقًا- د. عبد الله بن محمد المديفر	٥٩٩
١٢)	أثر تعدد دلالات لفظ اليوم في الخلاف الفقهي د. حسام خالد محمد السقار	٦٤٩
١٣)	الأحكام الفقهية المتعلقة بالصحابة رضي الله عنهم د. محمد بن فهد بن عبد العزيز الفريح	٧٠١

تفاوت مفهوم التفسير الدلائل والآثار ومنهج التعامل

The Disparity in the "Tafsir" Concept
The indications, impacts and the approach of treatment.

إعداد:

د. محمد صالح محمد سليمان

الأستاذ المساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر

البريد الالكتروني: abosaleh79@gmail.com

المستخلص

يعرض البحث لمناقشة قضية مفاهيمية تتعلق بمصطلح له مركزيته الكبرى في العلوم الشرعية، وهو مصطلح «التفسير» باعتبار هذا المصطلح صار عَلَمًا على عِلْم من أهم العلوم الشرعية وهو علم التفسير، وقد بيّن البحث أن مفهوم التفسير تتفاوت دلالاته وتتعدّد إطلاقات العلماء له، وأنه لم ينحصر في دلالة واحدة، وسرد البحث الدلائل والأمارات التي تبيّن تفاوت مفهوم التفسير كتفاوت تعريفاته وتباينها، وكذا تعدّد المضامين المندرجة تحت مفهوم التفسير واختلاف رتبها، وانتقاد المفسرين بعضهم لبعض في ذلك، وكذا اختلاف مقاصد المفسرين، وغير ذلك من الدلائل التي تؤكد تفاوت مفهوم التفسير.

ثم انتقل البحث إلى بيان أن هذا التفاوت في المفهوم ليس تفاوتا شكليًّا، ولا يصح الوقوف به عند مجرد الجدل المفاهيمي أو المصطلحي، بل هو تفاوت له انعكاساته وآثاره التطبيقية على قضايا التفسير، وضرب البحث مثالًا لتلك الانعكاسات التطبيقية على قضيتين من قضايا علم التفسير وهما تاريخ التفسير، والتجديد في التفسير، مبينًا أثر الإشكالات الحاصلة في التعاطي البحثي لهما، وبيان عدم انضباط مداخل البحث المتعلقة بهما بسبب إهمال التفاوت الدلالي لمصطلح التفسير.

ثم انتقل البحث إلى محاولة وضع بعض المعالم الهادية لمنهجية التعامل العلمي مع هذا التفاوت، وكيفية ضبط منهج النظر للتفسير وكتبه وقضاياه مع وجود هذا التفاوت، ثم ختم البحث ببيان أبرز النتائج.

الكلمات المفتاحية: تفسير. مفهوم. تجديد. تعريف. تاريخ. علم

Abstract

This research discusses a conceptual case considering the term "al-tafsir", which is a term of a great centralization amongst the Sharia sciences as a proper noun for interpretation, one of the most important Sharia Sciences. The research shows the tafsir indication disparity and naming diveristy between scholars, and that it's not resricted solely to one indication. The research also gives an account of the indications and signs that indicate the disparity of the Tafsir concept, like the disparity of the Tafsir introductions, its definetions, the purports included, the commentator purposes and other evidences confirming the disparity of the Tafsir concept.

The research then goes on to showing that this conceptual disparity isn't just a formality disparity , but also a disparity that comes with its reflections and applied implications on the interpretation's issues. The research gave an example for these applied implications on two of the interpretations issues, namely, the History of Interpretation and the Renovation of the Interpretation, emphasizing the impacts of the conundrums within the research dealing with the two of them and showing the inaccuracies of the related introductions to the research due to the omission of the semantic disparity in the Tafsir term.

Then the research goes on to trying to place some guidelines to a scientific treatment methodology with this disparity , and how to adjust an approach to look at the interpretation, and its books the books and its issues whilst the existence of this disparity. The research was concluded with the explanation of the most important findings.

KEYWORDS:

Tafsir. Interpretation. Concept. Renovation. Definition. History. Science.

مدخل

يُعَدُّ علم التفسير أحد أصول علوم الشريعة، وفنًّا رئيسًا من فنونها المقصودة لذاتها؛ وذلك لتعلقه بشرح وبيان كتاب الله تعالى، وهو من أوائل العلوم الإسلامية ظهورًا، وأكثرها انتشارًا واهتمامًا، فقد تتابعت الأمة على العناية بشرح القرآن وبيان معانيه، ونهضت الأجيال في كلّ عصر لتفسير القرآن وبيانه، وكثرت فيه المصنفات والمدونات المطولة والمتوسطة والمختصرة، وصُنِّفَتِ الحواشي على كثير من التفاسير، وتنوعت صور التصنيف والتأليف في التفسير وما يرتبط به، إلى غير ذلك من أوجه العناية والاهتمام التي تطول الإشارة إليها فضلًا عن التفصيل فيها.

غير أن الناظر بعين التدقيق، الرامي إلى التحرير والتحقيق إذا تأمل هذا النتاج الكبير في علم التفسير، وجده متباين الاتجاهات، متفاوت المضامين، متعدّد المقاصد والغايات؛ فمسار التفاسير لم يكن على مسلك واحد، ومقاصد المفسرين لم تكن متجهة لغاية واحدة، ومضامين مدونات التفسير الجامعة والجزئية متفاوتة تفاوتًا كبيرًا فيما بينها؛ فهذا مفسِّر يغلب عليه العناية بالإعراب، وآخَر تغلب عليه العناية بالأحكام، وثالث يغلِّب جانب الهدايات واللطائف، ورابع يقصد إلى بيان بلاغة القرآن ودقيق نظمه، إلى غير ذلك من أوجه التفاوت الذي صارت به مدونات التفسير حافلة بقدرٍ كبيرٍ من المعلومات المختلفة؛ من أحكام، وعقائد، وقراءات، وبلاغة، وإعراب، وفقه، وأصول فقه، وقصص وغيرها، بل اتسع ذلك ليشمل المعلومات المتعلقة بالفلك والطب والهندسة وغيرها من العلوم، وقد امتزجت كثير من مسائل تلك العلوم والفنون بالتفسير وذابت في تضاعيفه، وغابت الحدود الفاصلة بينه وبينها، فلم يعد من اليسير تصور مادة التفسير في صورتها المجردة، ولا تمييز أصله من فرعه، ولا غاياته من وسائله، ولا الممايزة بين المعلومات الكثيرة المتشعبة في كتب التفسير، وتحديد مراتبها وتمييز رتبتها في المادة التفسيرية، ولا تحرير ما كان وروده من تلك المعلومات فيها لازمًا أو توسعًا من المفسِّر، فهل ينبئ كلّ ما سبق عن أن ثمة اختلافًا كبيرًا بين المصنِّفين في مفهوم التفسير وحدوده؟ أم أن المفهوم لا أثر له في ذلك الاختلاف؟ وهل يمكن أن يستقلّ كلّ مفسِّر بمفهوم خاصّ للتفسير؟ وهل يعني ذلك أن وظيفة التفسير وغايته لم يتَّحِد المفسرون إزاءها؟ وهل اجتمعت كلمة المفسِّرين على أمر سواء في شيء من ذلك؟ وهل لاختلاف

مداخل التفسير للنصّ أثر في تغاير المفهوم واتساعه، وهل يصلح قسر التراث التفسيري كله تحت مفهوم واحد، أو بحث القضايا المتعلقة بالتفسير من خلال دلالة واحدة له؟

أسئلة كثيرة يطرحها هذا الواقع بقوة وتطرح هي نفسها عليه بالقوة نفسها، وغرض البحث هنا صناعة التفكير في هذا الواقع؛ تثويرًا لإشكالاته وتبصيرًا بها، وصناعة للوعي بآثارها وانعكاساتها، وضبطًا لمنهج فهمها والتعامل معها، عسى أن يكون هذا البحث ممهدًا لتتابع الخطو المنهجي الراشد في بحث الإشكالات الرئيسة لعلم التفسير وتحريرها، ومسهِمًا في تحرير مسارات التفكير، وضبط مسالك النظر في تلك القضايا المركزية، وصانعًا قبل ذلك كله الوعي ببعض إشكالات العلم الرئيسة؛ لأن حصول الوعي بالإشكال أول الطريق لحله.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يأتي :

١. اشتغاله بمصطلح له أهميته البالغة ومركزيته الكبيرة في علم من أهم العلوم الشرعية.

٢. التنبيه على التفاوت المفهومي للتفسير وبيان إشكالية إهماله.

٣. الاهتمام بالنواحي التطبيقية والعملية لتفاوت مفهوم التفسير بعيدًا عن الجدل النظري.

إشكالية البحث:

رغم تنوع مداخل فهم النصّ القرآني، وتعدّد مستويات شرحه وبيانه، إلا أن هذا التنوع والتعدّد في المستويات والمداخل ينتسب غالبًا لمصطلح «التفسير»، ويندرج تحته، فهو أشهر المصطلحات التي يتم التعبير بها عن شرح وبيان القرآن، وهو المصطلح الذي يكتنز بداخله كافة ما يتعلق بالتفسير من تاريخ وأصول وقواعد ومناهج وتفاسير وغيرها.

وإنّ من أكبر الإشكالات في مصطلح له هذه المركزية توهم وحدته الدلالية أو المفهومية له، أو الإقرار بتعدده الدلالي بصورة نظرية فقط عند مناقشة تعريفات التفسير وبيان حدوده، دون التنبه إلى أنّ هذا التعدّد الدلالي ممسك بزمام مصطلح التفسير، وسار في كافة قضاياه النظرية والتطبيقية، مما كان سببًا في عدم بحث هذه القضايا على وجهها، ولا الولوج لفهمها من أبوابها، خاصّة ونحن أمام تاريخ طويل زاخر بمئات القضايا والمسائل والمصنفات والتفاسير وغيرها التي يتعيّن الولوج إليها فهمًا وتأصيلًا وتنظيرًا وتطبيقًا، وتقويمًا وتحليلًا عبر فهم ذلك التفاوت، والتبصر بآثاره، وبيان كيفية التعامل معه، وقد جاء هذا البحث لمعالجة تلك الإشكالية وبيان المسالك العلمية في التعامل معها.

أهداف البحث:

١. إبراز دلائل الاختلاف المفهومي والتفاوت الدلالي لمصطلح التفسير.

٢. بيان الآثار والانعكاسات العملية لتفاوت مفهوم التفسير وتعدّد دلالاته.

٣. وضع معالم المنهج السليم للتعامل مع هذا التفاوت.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث الوصف والتحليل والنقد كأساس منهجي التزمه البحث في كثير من القضايا والمسائل التي تم طرحها.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في مدخل وثلاثة مباحث وخاتمة:

المدخل: وفيه الحديث عن أهمية البحث وإشكاليته وأهدافه ومنهج البحث وخطته.

المبحث الأول: مفهوم التفسير ودلائل التفاوت.

المبحث الثاني: مفهوم التفسير وآثار التفاوت العملية.

المبحث الثالث: منهج التعامل مع تفاوت مفهوم التفسير.

خاتمة: وفيها أهم النتائج.

هذا وقد التزمت في البحث بما يلي:

■عَزو الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى سُوَرِها مع ذكر رقم الآية، كما التزمْتُ بعزوِ الآية في أصل الرسالة تفاديًا لإثقال الحواشي.

■تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية؛ فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإن لم يكن فيهما فإني أُخَرّجُهُ من مصادره الأصلية، وأذكر الحكم عليه.

■توثيق النصوص التي أنقلها توثيقًا علميًّا دقيقًا من مصادرها الأصلية.

واللهَ أسأل التوفيق لما فيه خدمة كتابه، وأن يتقبل منا ويعفو عنا، إنه رؤوف بَرٌّ رحيم.

المبحث الأول: مفهوم التفسير ودلائل التفاوت:

إنّ المتتبع لميدان التفسير عبر التاريخ والمتفحص لكتبه يظهر له أن التفسير لا يحمل وحدة مفهومية أو دلالة واحدة توارد المفسرون على اعتبارها وتفعيلها، بل هو متفاوت الدلالة بحسب اختلاف أنظار المفسرين ومقاصد كلّ منهم ورؤيته الخاصّة تجاه ذلك المفهوم، وسوف نجمل فيما يأتي دلائل هذا التفاوت المفهومي.

الدلالة الأولى: شمول مادة التفسير لعددٍ من المضامين المختلفة:

إنّ المتتبع لعلم التفسير عبر التاريخ لن يقف له على صورة واحدة أو متقاربة يمكن تصوره أو ضبط مداخله من خلالها؛ ذلك أن المادة التفسيرية مختلفة المضامين، متعددة المناحي، فالمتصفح للتفاسير المدوّنة والمتفحص لمادتها، يجدها مليئة بالمضامين المختلفة والمعلومات المتنوعة، التي تشترك في الانتساب للتفسير وتندرج تحت مفهومه، والتي يمكن تصنيف أبرزها فيما يأتي:

١) بيان معاني الآيات بحسب دلالات ألفاظها وسياقاتها: وما يتطلبه ذلك البيان من دراسة المحتملات اللغوية، والتقديرات الإعرابية، وتوجيه القراءات القرآنية، ودراسة المناحي السياقية... إلخ مما يستلزمه بيان المعاني، وهذا كثير جدًّا وظاهر في كتب التفسير، ولا يحتاج لمزيد بيان.

٢) بيان ما يتعلق بالآيات من أحكام وحِكَم، بتسليط النظر على ما تفيده الآيات من أحكام عملية تمسّ حاجة الناس إليها، وبيان وجه مأخذها من الآية وأدلة صحتها والانتصار لها، أو بتوجيه النظر إلى استخلاص ما يستنبط من الآية من حكم ومقاصد نبّه القرآن عليها أو أشار إليها، وهذا ظاهر لا يحتاج لتمثيل.

٣) بيان مقاصد الآيات ومراميها، أو تنزيل المعاني على الأحداث والوقائع؛ فمن ذلك مثلًا: بيان ابن عباس رضي الله عنه لسورة النصر ومقصدها الذي تجاوز مجرد معانيها الظاهرة، ففي الحديث أن عمر رضي الله عنه سأل الصحابة: «ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئًا، فقال لي: أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، قال فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه له، قال: إذا جاء نصر الله

والفتح؛ وذلك علامة أجلك، فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابًا، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول»(١)، ومن ذلك أيضًا: قول سعد بن أبي وقاص ﷺ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] قال: «نزلت في الحرورية»(٢)، فقد عمد الصحابي إلى تنزيل معنى الآية على الحرورية، وبيان صحة تنزل معناها عليهم واندراجهم ببعض أفعالهم تحت عمومها. ومثله قول ابن عمر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمۡ تَخۡتَصِمُونَ﴾[الزمر: ٣١] قال: «نزلت علينا هذه الآية وما ندري ما تفسيرها حتى وقعت الفتنة، فقلنا: هذا الذي وعدنا ربنا أن نختصم في ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمۡ تَخۡتَصِمُونَ﴾»(٣).

فلا يمكن أن يكون ابن عمر ومن معه من الصحابة لم يدركوا معنى الآية الذي تعطيه ألفاظها، وإنما كان يخفى عليهم كيفية وقوع المظالم بينهم التي يحصل بسببها اختصامهم يوم القيامة حتى يؤخذ لكلّ ذي حقّ حقه، فلما وقعت الفتنة بمقتل عثمان أُدرِك المراد من وقوع الاختصام بين أهل الإسلام.

كما أن مادة التفسير اختلط بها عددٌ وافرٌ من المعلومات والمضامين الحديثية والفقهية والبلاغية والتاريخية وغير ذلك من المعلومات التي تزخر بها كتب التفسير، وهذه المضامين المختلفة والمتنوعة تشترك في الانتساب للتفسير، وتتشكّل مادة التفسير من خلالها، ويلجأ إليها المفسرون، كلٌّ بحسب اهتمامه ومقصده.

---

(١) الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، "الجامع الصحيح=صحيح البخاري". (ط١، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٤٠٠هـ)، برقم (٤٩٧٠).

(٢) ابن أبي حاتم، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: أسعد محمد الطيب، (ط٣، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ)، ١: ٧١.

(٣) محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، المملكة العربية السعودية: دار عالم الفوائد، ١٤٢٤هـ)، ٢١: ٢٨٧.

وإذا ظهر معنا مما سبق تعدّد مضامين كتب التفسير وتنوّع مادة التفسير فيها، فذلك يعني أن صورة التفسير المتشكلة في أذهان المصنِّفين كافة بمجموعها شاملة لكلّ تلك المضامين، وأنَّ مفهومه متّسع باتساعها.

ولا شك أن المفسرين لم ينظروا لتلك المضامين نظرة واحدة، ولم يتوسّعوا كلهم في ذكر كلّ تلك المضامين، ولم يتفقوا على تصنيف رتب تلك المضامين في المادة التفسيرية، ولم يتواردوا على معيار يمكن خلاله تصنيف المادة التفسيرية وتمييز مراتبها، فما قد يراه بعض مصنفي التفسير من تلك المضامين خارجًا عن التفسير، يراه آخرون منهم غير خارج عن التفسير، بل يقيمون جُلَّ تصانيفهم عليه، وذلك كافٍ في إثبات ما نحن بصدده من اتساع مادة التفسير وكثرة مضامينها.

الدلالة الثانية: تفاوت كتب التفسير في اتجاهاتها ومقاصدها:

الناظر في كتب التفسير يجدها متفاوتة في اتجاهاتها تفاوتًا كبيرًا، فلا يكاد يستقيم للناظر مجموعة تفاسير متقاربة في مادتها ومضامينها ومسالكها إلا ويجد مجموعة من التفاسير مباينة لها في مسالكها ومادتها ومضامينها؛ وذلك دالٌّ على تفاوت مفهوم التفسير وتعدّد مداخله، وعدم توارد العلماء على دلالة أو صورة واحدة بشأنه؛ فهذا تفسير مقتصر على نقل الأحاديث والآثار التفسيرية المتعلقة بالآيات، وذلك تفسير حافل بالإعراب ومحتملات الألفاظ وتقديراتها، وثالث قاصد إلى بيان القراءات وأوجهها وعللها، ورابع مولٍّ وجهه صوب الأحكام الفقهية المتعلقة بالآية وبيان الراجح منها من المرجوح، وخامس مغرق في سرد الأخبار والقصص المرتبطة بالسور والآيات، وغير ذلك من أنواع التفاوت التي يتعذّر معها القول بكون التفسير شاملًا لشيء منها دون الآخر، وقد كفانا السيوطي مشقة التطويل بوصف تلك الاتجاهات التفسيرية، فوصفها لنا بعد وصفه للتفسير في القرون الثلاثة بقوله: «ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم؛ فكان كلّ منهم يقتصر في تفسيره على الفنّ الذي يغلب عليه؛ فالنحوي تراه ليس له هَمّ إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته؛ كالزجّاج، والواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر والنهر، والإخباري ليس له شغل إلا القصص واستيفاءها والإخبار عمن سلف؛ سواء كانت صحيحة أو باطلة؛ كالثعلبي، والفقيه يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلّق لها بالآية والجواب

عن أدلة المخالفين كالقرطبي، وصاحب العلوم العقلية -خصوصًا الإمام فخر الدين- قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية، والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد؛ بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها أو وجد موضعًا له فيه أدنى مجال سارع إليه»[(١)].

ويصف ابن عاشور ذلك التفاوت بقوله: «وهذا تفسير الإمام يحيى بن سلام البصري ليس فيه إلا تفسير اللفظ بحل المعنى، ونظيره كتاب التفسير من صحيح البخاري، ثم توسعوا فاعتبروا أن كلّ ما يستنبطونه من القرآن تفسيرًا له؛ فذهب جماعة من الجهة الشرعية إلى كتب أحكام القرآن، وآخرون من الجهة اللغوية؛ مثل: مفردات القرآن للراغب الأصفهاني، ومنهم من نحا منحى العربية؛ مثل: تفسير الإمام أبي إسحاق الزجاج، وتوسّع بعض المفسرين في جلب مسائل النحو؛ مثل: صنيع أبي حيان في «البحر المحيط»، فخرجوا عن الغرض، وأوسعهم خروجًا الفخر الخطيب صاحب التفسير الكبير، وأرشدهم إلى الغرض من التفسير الذين جعلوا تفاسيرهم من جهة البلاغة»[(٢)].

وإذا كان اختلاف اتجاهات المفسرين دالًّا على تفاوت مفهوم التفسير، وتعدّد مضامينه واتساع دائرته، فإن اختلافهم في مقاصد التفسير كذلك دالٌّ على عدم وحدة الصورة المفهومية للتفسير عندهم، وأنهم لم يتواردوا في مفهوم التفسير على دلالة واحدة.

إنّ اختلاف نظرة المفسرين لمقاصد التفسير كذلك ما هو إلا انعكاس لتفاوت مفهوم التفسير، فإنّ للمفسرين «رتب ودرجات وأغراض في التصنيف متفاوتات»[(٣)]؛ فمقصد التفسير عند الطبري مثلًا بيان معاني الآيات بحسب الظاهر، وما يتعلّق بها توجيهًا ونقدًا

---

(١) جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن". (ط١، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ)، ٦: ٢٣٤٣-٢٣٤٥، باختصار يسير.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور، "أليس الصبح بقريب". (ط١، مصر: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ)، ص: ١٦٠، ١٦١باختصار.

(٣) علي بن أحمد الواحدي، "التفسير البسيط". (ط١، المملكة العربية السعودية: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٠هـ)، ١: ٤١٦.

وترجيحًا؛ ولذا تراه يتحرّز غاية التحرز في الخروج عن ذلك المقصد، حتى يلجئه ذلك التحرز إلى التنبيه في بعض المواطن التي يظنّ الظان فيها أنه استطرد وخرج عن بيان المعنى ببيان الدوافع التي دفعته لذلك؛ فمن ذلك مثلًا قوله بعد إطالته في ذكر بعض أوجه الإعراب: «وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه، وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن؛ لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته»(١).

بينما ترى مفسرًا آخر غرضه استقصاء الأحكام الفقهية الواردة في الآيات وبيان دلائلها، وترى مفسرًا ثالثًا غرضه تجلية وجوه البلاغة المتعلقة بالآية، ثم ترى ابن عاشور يوسّع دائرة المقاصد فينص على أن غرض المفسر «بيان ما يصل إليه أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه بأتم بيان يحتمله المعنى ولا يأباه اللفظ من كلّ ما يوضح المراد من مقاصد القرآن، أو ما يتوقف عليه فهمه أكمل فهم، أو يخدم المقصد تفصيلًا وتفريعًا»(٢).

وقد اجتهد ابن عاشور في تصنيف مقاصد المفسرين وردّها مهما تعددت لثلاث طرائق فقال: «فطرائق المفسرين للقرآن ثلاث: إما الاقتصار على الظاهر من المعنى الأصلي للتركيب مع بيانه وإيضاحه وهذا هو الأصل، وإما استنباط معانٍ من وراء الظاهر تقتضيها دلالة اللفظ أو المقام ولا يجافيها الاستعمال ولا مقصد القرآن، وتلك هي مستتبعات التراكيب، وهي من خصائص اللغة العربية المبحوث فيها في علم البلاغة؛ ككون التأكيد يدلّ على إنكار المخاطب أو تردّده، وكفحوى الخطاب ودلالة الإشارة واحتمال المجاز مع الحقيقة، وإما أن يجلب المسائل ويبسطها لمناسبة بينها وبين المعنى، أو لأن زيادة فهم المعنى متوقفة عليها، أو للتوفيق بين المعنى القرآني وبين بعض العلوم مما له تعلق بمقصد من مقاصد

(١) الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، ١: ١٨٥.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير". (ط١، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ١: ٤١.

التشريع لزيادة تنبيه إليه، أو لردّ مطاعن من يزعم أنه ينافيه لا على أنها مما هو مراد الله من تلك الآية بل لقصد التوسع»[1].

إلا أن هذه المقاصد التي اجتهد ابن عاشور في ضبطها لم تنطوِ تحتها مقاصد المفسّرين كافة وأغراضهم؛ فثمة من يرى أن أساس التفسير ومقصده الأعلى الاهتداء بالقرآن وإرشاد الناس إلى ما فيه سعادتهم، وأن ما وراء ذلك من التفسير تابع لهذا أو وسيلة[2]، ووفقًا لذلك فما كان يعد مقصدًا عند من سبق هذا المفسر صار وسيلة عنده؛ وهكذا يظهر اتساع المادة التفسيرية، وتفاوت النظر لما يعد فيها من الوسائل وما يصنف من المقاصد، فالمقصد عند مفسّرٍ وسيلة عند مفسّر آخر، كما يظهر تفاوت مفهوم التفسير اتساعًا أو انحسارًا بحسب اختلاف مقاصد المفسرين والمنحى الذي ينحو إليه كلّ مفسر منهم.

الدلالة الثالثة: انتقاد المفسرين بعضهم بعضًا في توسيع دائرة التفسير وعدم اتفاقهم على انحسار دلالة التفسير في دائرة معينة:

المطالع للتراث التفسيري على مرّ التاريخ سيجد مصنَّفاته حافلة بانتقادات المفسرين بعضهم بعضًا في توسيع دائرة التفسير بإدراج كثير من القضايا والمسائل الخارجة عن موضوع علم التفسير في تفاسيرهم، وتكثير مادة التفسير بما ليس من صلبه، والتوسّع فيما ليس من مقاصده وأغراضه، فمن ذلك:

قول ابن أبي زمنين في مقدمة اختصاره لتفسير يحيى بن سلّام: «فإني قرأت كتاب يحيى ابن سلام في تفسير القرآن، فوجدت فيه تَكرارًا كثيرًا، وأحاديث (ذكرها)؛ يقوم علم التفسير دونها، فطال بذلك الكتاب»[3]؛ فهذا يحتمل كون يحيى بن سلام يرى دخول تلك الأحاديث في علم التفسير بعكس ما يرى ابن أبي زمنين، وثبوت ذلك مقتضٍ تغاير مفهوم التفسير بينهما، ويحتمل أن ابن سلام لا يراها داخلة في التفسير، لكنه ذكرها في مصنفه لغرض آخر.

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١: ٤٢.

(٢) ينظر: محمد رشيد رضا، "تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار". (ط١، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م)، ١: ١٨.

(٣) ابن أبي زمنين المالكي، "تفسير القرآن العزيز"، تحقيق: حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز. (ط١، مصر: الفاروق الحديثة، ٢٠٠٢م)، ١: ١١١.

وقول ابن عطية: «وكثَّر مكي في هذه الآية بذكر جائزات لم يقرأ بها، وحكاية مثل ذلك في كتب التفسير عناء»(١)؛ فهذا انتقاد لمكي بن أبي طالب في إقحامه بعض الاحتمالات الجائزة لغة في كتب التفسير، وأنها ليست محلًّا له.

وهذا الرازي ينتقد القاضي عبد الجبار بقوله: «اعلم أنّ القاضي ذكر في تفسيره وجوهًا أخرى تدلّ على نفي الرؤية، وهي في الحقيقة خارجة عن التمسك بهذه الآية، ومنفصلة عن علم التفسير، وخوض في علم الأصول»(٢).

وهذا أبو حيان ينتقد مسلك كثير من المفسرين فيقول: «كثيرًا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم عند ذكر الإعراب بعلل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل أصول الدين، وكلّ ذلك مقرر في تواليف هذه العلوم،... وكذلك أيضًا ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول وأحاديث في الفضائل وحكايات لا تناسب وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير» (٣)، ويقول أيضًا: «وذكر المفسرون عدد حروف الفاتحة،... وذكروا أحاديث في فضل بسم الله الرحمن الرحيم، الله أعلم بها، وذكروا للتسمية أيضًا نزول ما لا يُعَدُّ سببًا، وذكروا أن الفاتحة تُسَمَّى الحمد، وفاتحة الكتاب، وأم الكتاب، والسبع المثاني،... وذكروا ما ورد من الأحاديث في فضل الفاتحة، والكلام على هذا كلّه من باب التذييلات، لا أن ذلك من علم التفسير إلا ما كان من تعيين مبهم أو سبب نزول أو نسخ بما صح عن رسول الله ﷺ، فذلك يضطر إليه علم التفسير...، وقد أطال المفسرون كتبهم بأشياء خارجة عن علم التفسير حذفناها من كتابنا هذا»(٤).

ويصرح بانتقاد الرازي في مسلكه من المنزع نفسه الذي انتقد فيه الرازي القاضي عبد الجبار قائلًا: «وقد تكلم المفسرون هنا في حقيقة النسخ الشرعي وأقسامه... وغير ذلك

---

(١) أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". (ط٢، قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٨هـ)، ١: ١١٢.

(٢) فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي الشافعي، "مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير". (ط١، مصر: دار الغد العربي، ١٤١٢هـ)، ٦: ٤٩٥.

(٣) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ١: ١٠٤.

(٤) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، ١: ١٥٣، وينظر أيضًا: ١: ٥١١.

من أحكام النسخ ودلائل تلك الأحكام، وطولوا في ذلك، وهذا كله موضوعه علم أصول الفقه... ولا نطول بذكر ذلك في علم التفسير فنخرج عن طريقة التفسير، كما فعله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي المعروف بابن خطيب الري، فإنه جمع في كتابه في التفسير أشياء كثيرة طويلة، لا حاجة بها في علم التفسير»(١).

بل إن أبا حيان نقل عمّن نسبه للتطرف نفي صلة كتاب الرازي بالتفسير فقال: «ولذلك حُكِيَ عن بعض المتطرفين من العلماء أنه قال: فيه كلّ شيء إلا التفسير»(٢)، وإذا كان أبو حيان قد انتقد الرازي، فقد نالته هو أيضًا سهام النقد، فها هو السيوطي يقول بعد وصفه للتفسير في القرون الثلاثة بقوله: «ثم صنَّف بعد ذلك قوم برعوا في علوم، فكان كلّ منهم يقتصر في تفسيره على الفنّ الذي يغلب عليه؛ فالنحوي تراه ليس له هم إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته؛ كالزجاج، والواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر والنهر»(٣).

والطاهر ابن عاشور ينتقد أبا حيان كذلك والرازي من قبله بقوله: «وتوسّع بعض المفسرين في جلب مسائل النحو؛ مثل: صنيع أبي حيان في «البحر المحيط»، فخرجوا عن الغرض، وأوسعهم خروجًا الفخر الخطيب صاحب التفسير الكبير»(٤).

غير أنك لا تستطيع تحرير مقدار التوسّع الذي يجب أن يقف عنده المفسر في رؤية ابن عاشور، ولا ضبط الحدود التي يقف عندها المفسر؛ لكيلا يجاوز إلى التوسّع والخروج عن الغرض.

وربما كان كلّ ذلك الاختلاف والتفاوت بين المفسرين مقبولًا، بل دالًّا على نضج العلم وثرائه، وتعدّد مداخل التفسير والشرح للقرآن، لولا أن كلّ هذا الاختلاف لم يكن محل اتفاق أو تقارب بين المفسرين، بل كان اختلافًا مقرونًا بقبول ورفض وأخذ وردّ، فما يعده

(١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، ١: ٥١١.

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، ١: ٥١١.

(٣) جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، ٦: ٢٣٤٣-٢٣٤٥ باختصار يسير.

(٤) محمد الطاهر بن عاشور، "أليس الصبح بقريب"، ص:١٦٠، ١٦١ باختصار.

بعض أرباب التفسير متمكنًا في مادة التفسير يراه آخرون منهم أجنبيًّا عنها، وما يراه بعضهم ممثلًا لصلب التفسير يراه آخرون خارجًا عنه، وما يكون عند بعض المفسرين لازمًا لصحة التفسير أو موسعًا لدلالاته ينفي آخرون صفة التفسير عنه.

إنّ انتقاد العلماء لذلك الواقع لم يكن معياريًّا منضبطًا يمكن قياسه وتنزيله على التفاسير كافة، وإنما كان نقدًا ذوقيًّا خاصًّا بصاحبه ومتأسِّسًا على نظرته الخاصّة لما يراه خارجًا عن التفسير، فما يراه مفسِّر خارجًا عن التفسير يراه غيره مندرجًا في التفسير؛ وشاهد ذلك ما تقدم من بيان أن بعض من تصدر لنقد التفاسير السابقة عليه بخروجها عن موضوع التفسير، وحيدها عن وظيفته، انتُقد تفسيره من المنزع نفسه، ووجهت إليه سهام النقد نفسها؛ ما يدلّ على اختلاف أنحاء النظر لمفهوم التفسير، وعدم تحرّر المعايير الضابطة له ولما يندرج تحته وما لا يندرج، وأن مرد الأمر إلى النظر الخاصّ بكلّ مفسر.

الدلالة الرابعة: تفاوت المادة التفسيرية بتفاوت الزمن:

إنّ مادة التفسير ومضامينه عبر التاريخ لم تنحصر في دائرة معينة، بل هي تتجدَّد عبر الزمن بتجدد حاجات الناس وتنوعها للتفسير، وهذا أمر بدهي، فليست مضامين التفسير التي كانت تندرج تحته في القرون السالفة هي المضامين نفسها التي تندرج تحته الآن؛ ما يدل على كون التشارك حاصلًا في مجرد مصطلح التفسير، أما مادة التفسير ومضامينه فهي تتسع باتساع الزمن، فما كان يحتاجه الناس في زمن نزول الوحي وما تلاه من أعوام من بيان وتفسير القرآن ليس هو ما يحتاجه الناس في العصور المتأخرة عنهم، وقد بيّن ذلك أبو حيان بقوله: «ثم تتابع الناس في التفسير وألفوا فيه التآليف، وكانت تآليف المتقدمين أكثرها إنما هي شرح لغة ونقل سبب ونسخ وقصص؛ لأنهم كانوا قريبي عهد بالعرب وبلسان العرب، فلما فسد اللسان، وكثرت العجم، ودخل في دين الإسلام أنواع الأمم المختلف والألسنة والناقص والإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله –تعالى– من غرائب التركيب، وانتزاع المعاني، وإبراز النكت البيانية؛ حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها ولا عنصره يحركه إليها، بخلاف الصحابة والتابعين من

العرب، فإن ذلك كان مركوزًا في طباعهم، يدركون تلك المعاني كلّها من غير موقف ولا معلم؛ لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم»(١).

وكلام أبي حيان يتناول ما احتاج المتأخرون إلى بيانه حتى يتم لهم فهم ما كان الأوائل يفهمونه دون ذلك البيان، فما بالك بما انضاف لمادة التفسير مما استحدثه المتأخرون أو توسعوا في إدخاله للتفسير، إضافة إلى ما ذكروه من أوجه فهم ونقد وتحليل وترجيح ومناقشة مادة التفسير السابقة عليهم.

والشاهد هنا أن ما كان يصدق عليه وصف التفسير وينطبق عليه مفهومه في زمن من الأزمان اختلفت مضامينه ومادته في زمن آخر، فتشاركت المضامين في الانتساب للتفسير وفي الاتصاف به، ولكن تفاوتت تلك المضامين سعة وضيقًا، ومقصدًا واتجاهًا.

إنّ المتأمل فيما سبق ذكره كافة في مسيرة التفسير وفي الملحوظات التي تم رصدها في مسيرته؛ يخرج من مجموع ذلك بنتيجة مفادها تفاوت مفهوم التفسير، وعدم اتحاد الصورة المفهومية له بين المفسرين؛ لأن تعدّد مضامين التفسير، واتساع مادته بتمدد الزمن، وكثرة اتجاهاته، واختلاف مقاصد المفسرين، وانتقاد بعضهم بعضًا في التوسع، لا يمكن أن يكون مجرد اختلاف أساليب أو وسائل أو مداخل، وإنما لا بد أن لذلك الاختلاف جذورًا مفاهيمية أنبتت ذلك الاختلاف في الاتجاهات والمقاصد والمضامين، بل تجاوزت ذلك كلّه إلى الاختلاف في حدود التفسير اتساعًا أو انحسارًا، وما يكون داخلًا فيه أو خارجًا عنه.

ومن الجدير بيانه هنا أن محاولة إزاحة التفاوت عن التفسير علمًا ومفهومًا بنسبة هذا التفاوت لاتجاهات التفسير أو مداخل التفسير أو غيرها لا يستقيم ولا ينضبط؛ لأن النظر هنا لأصل التفاوت لا لمظاهره وآثاره، وأصل هذا التفاوت راجع لاختلاف مفهوم التفسير وعدم وحدة الصورة المفهومية له، ولأن صحة الحكم بكون ذلك اختلاف اتجاهات قائم على إثبات وحدة مفهوم التفسير بين هذه الاتجاهات، وعلى تواردها على مفهوم واحد أو متقارب، ثم توجه كلّ منها اتجاهًا خاصًّا أو مغايرًا في خدمة المفهوم نفسه، أما عند اختلاف المفاهيم فالاتجاهات في أصلها اختلافات مفاهيمية لا اختلافات في التفسير نفسه، ثم لو

(١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، ١: ٧.

كان كلّه تفاوت اتجاهات، لرأينا نقد المفسرين بعضهم بعضًا منصبًّا على نقد تلك الاتجاهات أو على آثارها في التفسير غير خارج عنها، ولكنا على العكس من ذلك وجدنا النقد متجهًا لمضامين التفسير وما يدخل فيها وما لا يدخل، بل اتسع بعض النقد ليجعل مقاصد التفسير عند طائفة من المفسرين وسائل عند غيرهم أو خارجة عن التفسير أصلًا مقصدًا ووسيلة، ولا يمكن مع كلّ هذا إلا القول بأنه تفاوت مفهومي تختلف حدوده ودلالاته بين المفسرين ولا يبقى رابط يجمع كلّ ذلك إلا مجرد الانتساب لمصطلح التفسير على وفق معناه اللغوي الشامل للكشف والبيان والشرح.

ومما يقرّر عمليًّا تفاوت مفهوم التفسير ويؤكّد تلك النتيجة السابقة ذلك التفاوت الذي نراه في تعريفات التفسير؛ إذ التعريف أجلى صورة يرتسم فيها المفهوم وتتضح دلالته؛ لأنه تعبير لفظي عن صورة المفهوم الماثلة في ذهن المعرف، وعبره ننتقل من التصور الذهني للتفسير إلى الوصف اللفظي له المتمثل في ألفاظ التعريف، وتفاوت تعريفات التفسير توكيد لتفاوت مفهومه، فإن تواردت تعريفات التفسير على مفهوم واحد أو متقارب كان ذلك دالًّا على وحدة مفهومية بين المعرفين للتفسير وإن اختلفت عباراتهم، وإن اختلفت التعريفات كان ذلك دالًّا على عدم اتحاد المفهوم.

تفاوت تعريفات التفسير:

إذا نظرنا لواقع تعريفات مفهوم التفسير أو علم التفسير، فإننا نلمح بين هذه التعريفات تفاوتًا في تحرير التفسير وضبط المراد به، وسنسرد أولًا كثيرًا من التعريفات المتداولة للتفسير، ثم نبين التفاوت القائم بينها.

المطالع لجُلِّ تعريفات مصطلح «التفسير» المتداولة سيجدها لا تخرج في الجملة عن التعريفات الآتية:

١. تعريف ابن جزي: شرح القرآن، وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه، أو إشارته، أو نحوهما[١].

(١) محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي، "التسهيل لعلوم التنزيل". (بيروت: دار الفكر)، ١: ٦.

٢. تعريف أبي حيان: علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب، وتتمات ذلك[١].

٣. تعريف الزركشي: علم يفهم به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه[٢].

٤. "هو عِلْم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيِّها ومدنيِّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامها، ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها"، قال: "وزاد فيه قوم: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعِبَرِها وأمثالها"[٣].

٥. تعريف الكافيجي: «علم يبحث فيه عن أحوال كلام الله المجيد من حيث إنه يدل على المراد بحسب الطاقة البشرية»[٤].

٦. «علم يبحث عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام»[٥].

٧. تعريف ابن عرفة: «هو العلم بمدلول القرآن وخاصيّة كيفية دلالته، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ»[٦].

---

(١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، ١: ١٢١.

(٢) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط، مصر: دار التراث)، ١: ١٣.

(٣) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، ٢: ١٤٨.

(٤) محمد بن سليمان الكافيجي، "التيسير في قواعد علم التفسير". (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤١٠هـ)، ١: ١٥٠.

(٥) نسب هذا التعريف للسيوطي محمد بن خليفة بن صدر المدرسين في "رسالة مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه وغايته واستمداده". *مجلة تبيان للدراسات القرآنية* ١٥، (١٤٣٥هـ): ١٦٩.

(٦) محمد بن محمد ابن عرفة التونسي المالكي، "تفسير الإمام ابن عرفة"، تحقيق: د/ حسن المناعي. (ط١، تونس: مركز البحوث بالكلية الزيتونية، ١٩٨٦م)، ١: ١٩.

٨. تعريف ابن عاشور: «هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع»(١).

٩. تعريف ابن عثيمين للتفسير بأنه: «بيان معاني القرآن الكريم»(٢).

والناظر في هذه التعريفات يلوح له تفاوتها من مجرد قراءتها ولا يحتاج للتطويل في إثبات تفاوتها، فها هو التفسير في تعريف تنحصر دائرته في بيان معاني الألفاظ، ثم تتّسع دائرته في تعريف آخر ليشمل إضافة إلى المعاني الأحكام والحكم كما هو واضح عند الزركشي، ثم تزداد اتساعًا لتشمل مع المعاني ما يستفاد منها أو يتأسس عليها باختصار أو بتوسّع كما هو تعريف ابن عاشور، كما يشمل مع معرفة مدلولات القرآن ومعانيه كيفية دلالته وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ كما هو عند ابن عرفة... إلخ؛ فهذه التعريفات تباينت فيها أنظار المعرفين، واختلفت آراؤهم، وترددت فيها دلالات التفسير صعودًا ونزولًا وسعة وضيقًا، ولم يمكن من خلال مجموعها ضبط معنى محرر لمصطلح التفسير يمكن التوافق عليه، أو تأطير التفسير من خلالها بحدود تضبطه في ذاته وتميزه عما سواه.

بل إن ابن عرفة وهو يشرح قيد «خاصية كيفية دلالته» التي في تعريفه بأنها: «هي إعجازه ومعانيه (البيانية) وما فيه من علم البديع (الذي يذكره) الزمخشري (ومن نحا نحوه)»، أورد عليه بعضهم بأن غير الزمخشري من المفسرين، بل إمامهم؛ وهو الطبري لم يذكر هذه الوجوه البيانية وعلم البديع، وهذا الاعتراض يصب في إثبات التفاوت، وإن كان ابن عرفة أجاب عنه، ولكن جوابه عدل عن الاعتراض إلى تخصيص الاعتراض بابن جرير الطبري؛ ولذا أجاب بأنها كانت مركوزة في طبعه(٣).

وإذا سلمنا بصحة جوابه في الطبري، فهل كان إعجاز المعاني البيانية والبديعية مركوزة كذلك في طباع المفسرين كافة؟ ذلك مما لا يمكن قوله ولا قبوله.

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١: ١١.

(٢) محمد بن صالح العثيمين، " أصول في التفسير". (ط١، مصر: المكتبة الإسلامية، ٢٠٠١م)، ص:٢٨.

(٣) محمد بن محمد ابن عرفة التونسي المالكي، "تفسير الإمام ابن عرفة"، ١: ١٩.

وقد يقول قائل: إن ثمة قدرًا مشتركًا في مفهوم التفسير يتوارد عليه المفسرون كافة، والمعرفون للتفسير كافة؛ وهو بيان المعاني بحسب دلالات ألفاظ الآية وسياقاتها، وذلك القدر يمكن تأطير مفهوم التفسير به، واعتبار ما سواه توسعًا.

ولا شك أن التوارد على ذلك القدر المشترك بين المفسرين صحيح، إلا أن وجود ذلك التوارد لا يسوغ لنا حصر مفهوم التفسير فيه، ولا نفي نسبة ما زاد عنه للتفسير؛ لأن اتفاقهم في القدر المشترك لم يمنع اختلافهم في اندراج القدر الزائد عنه في مفهوم التفسير أو عدم اندراجه، ولهذا انتقد بعضهم بعضًا بالتوسع، وهذا التوسع ذوقي بحسب رؤية كلّ مفسر، ولأن جعل مفهوم التفسير عبر التاريخ كله منحصرًا في ذلك القدر المشترك، تسور بالرأي على من رأى المفهوم أوسع من ذلك القدر ومصادرة عليه وتضييق لما رآه أوسع، وإنما الواجب أن يفهم المفهوم على وفق رؤيتهم ومنظورهم.

وقد ثبت بكلّ ما تقدم من شواهد أن التفاوت حاضر بقوة في مفهوم التفسير، وأنه ليس ثمة مفهوم جامع أو تعريف شامل يضبط كلّ هذا التفاوت ويتفق عليه كافة المفسرين، وقد انبنى على تفاوت المفهوم تفاوت تعريفات التفسير ومقاصده ومضامينه واتجاهاته، وسيتفاوت تبعًا لذلك كلّ ما له صلة بمفهوم التفسير أو حركة علم التفسير؛ ولذا لا نكون مبعِدين إن قلنا بأن التفسير علم يضرب التفاوت والتغاير أركانه ومحاوره الرئيسة كافة، فإن سألت عن مفهومه فمفاهيمه مختلفة، وإن سألت عن تعريفه فتعريفاته متفاوتة، وإن سألت عن وظيفته فوظائفه متعددة، وإن سألت عن مقاصده فمقاصده متنوعة، وإن سألت عن مضامينه فلا يجمعها في تفاوتها وتنوعها إلا انتسابها للتفسير.

إنّ الناظر لمفهوم التفسير يجد أن أصل الإشكال المتجذّر في مفهوم التفسير والساري فيه أنه مفهوم شديد التفاوت لا تستقر له على دلالة عند عالم إلا تجلى لك في دلالة أخرى عند آخر، ولا ينجلي لك في صورة إلا ظهر لك في صورة أوسع منها أو أضيق، فلم تتحرر له عبر التاريخ دلالة يتحد أو يتقارب المفسرون عليها، ولم تتشكل صورته على نسق واحد، ولم تتنقح الحدود المؤطرة له المميزة له عمّا سواه؛ ولذا تباينت نظرة المفسرين له، وتغايرت رؤيتهم لما يصدق عليه، وما يندرج تحته وما لا يندرج، وصار مفهوم التفسير في ارتباطه بالقرآن الكريم في غاية المرونة والقابلية للتشكّل في صور مختلفة، والتنزّل على مناحٍ متعددة بحسب زمن المفسر أو مقصده أو الفنون التي برز فيها.

المبحث الثاني: مفهوم التفسير وآثار التفاوت العملية:

إن التفاوت السالف ذكره في علم التفسير تعريفًا واتجاهًا ومقصدًا وإن كان دالًّا على أن أصل التفاوت راجع للمفهوم، إلا أنه ليس مجرد اختلاف مفاهيمي فرعي أو تبعي، بحيث يُكتفى فيه بتصوير الاختلاف وبنقل بعض التعريفات الواردة وسردها، ثم التعليق عليها بشكلٍ مجملٍ واختيار بعض التعريفات وترجيحها وحسم الجدل عند هذا الحدّ، وتوقف البحث عنده، **بل هو اختلاف في فنّ التفسير نفسه أيًّا كانت حركته وأيًّا كان اتجاهه**؛ ذلك أن ارتباط تلك الإشكالات المفهومية بهوية العلم ووظيفته ليست مجرد وجهات نظر يُكتفى بعرضها والتسامح تجاهها بترجيح أي منها، وليست مجرد إشكالات سطحية أولية لا تتمدّد آثارها، ولا تنبني عليها لوازمها، بل هي إشكالات متغلغلة في مفاصل الفنّ الكلية، وضاربة في أعماقه وجذوره، ومؤثرة في مسيرته وتأريخه، وفهمه وتأصيله، وضبطه وتقعيده، وتطويره وتجديده وكل ألوان التعامل معه.

وهذه الإشكالات يمكن بيان أبرزها فيما يأتي:

١. صعوبة التحرير لمفهوم التفسير لامتداد زمانه ولتشعب دلالاته وتفاوت مدوناته.

٢. خفاء مسالك النظر اللازمة لتحرير مفهوم التفسير وتنوعها، وتعدّد المداخل والآليات اللازمة لذلك التحرير.

٣. اختلاط المادة التفسيرية بعضها ببعض واندراجها كافة تحت مفهوم التفسير دون وضوح المعايير والمحددات التي تعين على تصنيفها وتمكِّن من تمييز أصولها عن فروعها، وتحرير صلبها من توابعها.

٤. عدم وضوح خارطة النهوض بعلم التفسير وتجديد القول فيه؛ لافتقاد معايير التصنيف لمادة التفسير، وكذا افتقاد المعرفة بالأوزان النسبية لركام المعلومات المندرجة تحت تلك المادة، وعدم القدرة على ترتيب أولوياتها، وتحديد تراتيبها؛ إذْ كلها فيما يبدو تفسير.

٥. تشتت طالب التفسير بين كلّ هذا الكم الضخم من المعلومات المنسوبة للتفسير دون معيار يرتّب به أولويات المعلومات ومراتبها، ويحدّد بواسطته مسالك التدرج والطلب لهذا العلم.

ولا نريد أن تبقى نظرة القارئ لإشكال التفاوت الحاصل في علم التفسير منحصرة داخل دائرة المفهوم في صورته المجردة الجامدة، أو في صورته الجدلية المنحصرة في تبنّي دلالة لمفهوم التفسير وردِّ أخرى، وإنما نريد رصد إشكال التفاوت في مفهوم التفسير متحركًا داخل علم التفسير، وساريًا في قضاياه الكبرى، وشاقًّا طريقه في ميادينه الرئيسة؛ لنتبين في تلك الحركة إن كان هذا الإشكال المفهومي للتفسير حقًّا متغلغلًا في قضاياه الكلية، وكامنًا في جذورها، ومؤثرًا في مسيرتها، أم أنه ليس له أثر في فهم تلك القضايا، ولا في ضبط مسيرة البحث فيها، فيصبح جدلنا المفهومي في التفسير جدلًا تنظيريًّا عقيمًا غير مثمر ولا منتج.

ولذا فالنزول للميدان التطبيقي لرصد حركة المفهوم العملية في ميادين التفسير يبدأ بسؤال جوهري يطرح نفسه على كلّ متصدٍّ للبحث في شؤون علم التفسير المتعددة ومناحيه المختلفة؛ من تاريخ، أو تعليم، أو تأصيل، أو تقعيد، أو تجديد، أو غير ذلك من ألوان الاشتغال البحثي:

ما مفهوم التفسير الذي سيتأسّس البحث عليه؟ وما دلالاته التي سيتأطّر الاشتغال البحثي بها؟

أهو التفسير على وفق مفهوم القرون الثلاثة بوصفهم أول الطبقات المشتغلة بتفسير القرآن؟ أم هو التفسير على وفق مفهوم المحدثين الذين ضمَّنوا مصنفاتهم الحديثية أبوابًا أو كتبًا في التفسير؟ أم هو التفسير على وفق مفهوم المفسرين الذين اشتغلوا بالتفسير، وقصدوا إلى التصنيف فيه خاصّة؟ وهل كان مفهوم التفسير عند كلّ فريق من هؤلاء محلّ توافق أو تقارب؟ أم أن مفهوم التفسير متفاوت بينهم كذلك؟ وهل مفهوم التفسير مختصّ ببيان المعنى الظاهر المتعلق بدلالات الألفاظ فحسب؟ أم يندرج تحته كذلك الأحكام والحكم المستفادة من الآيات؟ أم يشمل زيادة على ذلك الهدايات واللطائف؟ أم يتسع جدًّا لينضاف لكلّ ما سبق كيفيات النطق والقراءات؟ أم يزداد المفهوم اتساعًا ليشمل مع ما سبق النسخ والنزول والإحكام والتشابه وغير ذلك؟ وهل يكون بحث تلك القضايا في التراث التفسيري عبر تبني مفهوم معين يتبناه الباحثون أم على وفق المفهوم الذي يجود به التراث؟ أي: هل نبحث تلك القضايا على وفق الدلالات التي يمليها علينا التراث؟ أم نبحثها على وفق الدلالات التي نمليها نحن على التراث؟

إنّ هذه التساؤلات يفرضها فرضًا ملزمًا واقع التفاوت الحاصل في مفهوم التفسير ومصطلحاته وتعريفاته ووظيفته، وهي تساؤلات لا يمكن تجاوزها منهجيًّا، ولا الفرار من لوازمها وآثارها عند الإصرار على تجاوزها، ولا يصح منهجيًّا التغافل عنها بدعوى أن التفسير من البدهيات المعروفة والمسلمات المستقرة.

وهذا الفرض المنهجي بالإجابة عن هذه التساؤلات أو بعضها -بحسب طبيعة كلّ بحث- يستلزم قدرًا كبيرًا من المشاقّ البحثية والتحريرات المنهجية؛ ليولد بعدها أي بحث له ارتباط بمفهوم التفسير؛ ولذا فمحاولة تجاوز تلك المشاقّ وعدم خوض غمارها ولأوائها، والفرار من تبعاتها، أو عدم التنبه لها على الأقل دفع الباحثين إلى أحد أمرين:

الأول: لياذ البحث أو الباحث بمصطلح «التفسير» المجرد، وإطلاقه دون بيان دلالته: فترى الباحثين يتناولون قضايا تفسيرية يوظفون فيها مصطلح «التفسير» ويطلقونه مكتفين بإطلاقه عن بيان مرادهم منه فيبقى منحصرًا في معناه اللغوي الدالّ على عموم الشرح والبيان.

الثاني: تبني مفهوم معين للتفسير وتأسيس بحث قضايا التفسير كافة عليه ومحاكمتها إليه.

فعبر توظيف مصطلح التفسير المجرد، أو تبني مفهوم معين يتمم التجاوز لذلك الفرض المنهجي، ويسهل إطلاق الأحكام فيما يخصّ قضايا التفسير وتعميمها، ويتهيأ الكلام في التفسير وتاريخه وأصوله ومناهجه وتجديده وغير ذلك دون أن يجد الباحثون إشكالًا أو عقبة تعترض طريقهم.

وسنحاول الولوج هنا بشكل تطبيقي إلى قضيتين كبيرتين من قضايا التفسير؛ لنرى عمليًّا ذلك الإشكال المفهومي وأثره في بحثهما، ثم نرى كيف كان تجاوز الإشكال أو عدم التنبه له دافعًا لإطلاق المصطلح والاكتفاء بذلك الإطلاق أو بمعناه اللغوي، أو دافعًا لتبني دلالة معينة للمفهوم وقسر التفاوت كلّه الحاصل تحت تلك الدلالة، وقد اخترنا لذلك التطبيق قضيتين من أهم قضايا علم التفسير؛ وهما: قضية تاريخ التفسير، وقضية التجديد في التفسير؛ فالتاريخ يمثل التراث التفسيري بتمامه، والتجديد يمثل البناء عليه وتكميله، كما أن التاريخ من خلال نظرنا حاولت الكتابات فيه تجاوز ذلك الإشكال عن طريق اللجوء لإطلاق المصطلح المجرد «التفسير» دون بيان دلالته أو الاكتفاء بمعناه اللغوي، وأما التجديد فقد تأسس تناوله على تبني دلالة أو دلالات معينة للتفسير وإدراج القضية كلّها تحت تلك الدلالة؛ وهاك تفصيل القول في واقع القضيتين:

القضية الأولى: تاريخ التفسير:

إنّ التأريخ للتفسير ممارسة وعلمًا تأريخ لتراث طويل يمتد تاريخيًّا منذ نزول القرآن وإلى عصرنا الحاضر؛ ولذا فهو تأريخ لكلّ الإسهامات العلمية المتعلقة بالتفسير عبر التاريخ، مهما تنوّعت اتجاهاتها، واختلفت مناهجها، وتفاوتت مضامينها، وهو تأريخ للتفسير في مراحله وأطواره كافة، منذ نشأته وولادته، ومرورًا بتشكّله وتكونه، وعروجًا على روايته ونقله، وإطلالًا على مدوناته ومؤلفاته المفردة والجامعة، وبيانًا للجهود التي ارتبطت بتلك المدونات اختصارًا وتعليقًا وتحشية واستدراكًا وانتقاءً... إلخ، ثم هو كذلك رصد لأزمنة نشاطه وفتوره، وأماكن اشتهاره وانتشاره، وذكر لأبرز أئمته ورواده والمشتغلين به، وبيان للقواسم المشتركة التي تجمعهم وللسمات والمزايا التي يمتاز بها كلّ منهم، كما أن التأريخ للتفسير كذلك يستلزم رصد السمات والخصائص التي اتسمت بها تفاسير طبقة معينة أو عصر أو مكان أو مذهب معين، وعلاقة الائتلاف أو الاختلاف التي بينها وبين بقية الطبقات أو الأماكن أو المذاهب، كما يلتزم تصنيف التفاسير إلى تصنيفات مختلفة وبيان معايير كلّ تصنيف وعلة اندراج كلّ تفسير تحت تصنيف معين دون تصنيف آخر.

إنّ التأريخ باختصار وصف محكم لحركة التفسير عبر الزمن، ورسم مفصل دقيق لخارطة مسيرة التفسير بقسماتها وملامحها كافة، ولشتى مناحي تلك المسيرة استقامة وتعرجًا وانعطافًا؛ فهو توثيق لما كان، على وفق ما كان، بالصورة التي عليها كان.

إنّ السؤال الجوهري هنا لكلّ بحث يقصد إلى بحث تاريخ التفسير: ما هو التفسير الذي نبحث عن تاريخه أو في تاريخه؟

وإذا كان التفسير -كما أسلفنا- حافلًا بكلّ هذه التباينات والمنعطفات فصِحّة التأريخ له تحتم أن يكون التأريخ على وزان التفسير نفسه تباينًا وانعطافًا، وتعرجًا واستقامة؛ ولذا فالمتصدي لميدان التأريخ للتفسير إما أن يساير التفسير فينعطف تأريخه مع المنعطف، ويتسع مع المتسع، ويتحد مع المتفق، ويتفاوت مع المختلف، فيسلم له تأريخه، وإما أن يعطي مسيرة التفسير ظهره فيؤرخ بعيدًا عنها، ولا سبيل له حينئذ إلا اللجوء لمجرد مصطلح «التفسير» أو الاكتفاء بمعناه اللغوي؛ لأنه المصطلح الذي تتوافق كلّ الإسهامات والمدونات التفسيرية في الانتساب له فيعتمد المصطلح أساسًا لتأريخه ومنطلقًا له؛ ذاهلًا أو متناسيًا أن هذا التوافق المصطلحي توافق صوري لا يمكن التأسيس عليه، لكونه يموج باختلاف مفاهيمي واسع.

إنّ اعتماد مجرد مصطلح التفسير أساسًا للتأريخ يعني أن التأريخ لم يبدأ ولم ينطلق؛ لأن اتحاد المصطلح لا يعني اتحاد المفاهيم والمضامين والمقاصد، بل واقع التفسير قائم على التفاوت والتباين؛ ومن ثم فمفهومه لا يتوارد على محلّ واحد؛ ولذا فالتوافق بين المحدِّثين والمفسِّرين مثلًا في مصطلح التفسير لا يعني أن مرادهم به متحد أو متقارب، بل التوافق بين المفسرين أنفسهم في مصطلح التفسير لا يعني توحد مفهومه عندهم.

يقول محمد أنور الكشميري؛ مبينًا مفهوم التفسير عند البخاري في صحيحه: «اعلم أن تفسير المصنف ليس على شاكلة تفسير المتأخرين في كشف المغلقات، وتقرير المسائل، بل قصد فيه إخراج حديث مناسب متعلق به، ولو بوجه»(١).

وقال رشيد أحمد الكنكوهي: «الذي ينبغي التنبه له أن التفسير عند هؤلاء الكرام أعم من أن يكون شرح كلمة، أو تفصيل قصة مما يتعلق بالكلام، أو بيان فضيلة، أو بيان ما يقرأ بعد تمام السورة، ولا أقلَّ من أن يكون لفظ القرآن واردًا في الحديث، وكون الأمور المتقدمة من التفسير ظاهرة، وإنما الخفاء في هذا الأخير، والنكتة فيه أنّ لفظ الحديث يفسر لفظ القرآن؛ بحيث يُعلم منه أن المراد في الموضعين واحد، وكثيرًا ما ينكشف معنى اللفظ بوقوعه في قصة كلام، ولا يتضح مراده لو وقع هذا اللفظ في غير تلك القصة، فإذا لاحظ الرجل الآية والرواية معًا كانت له مكنةٌ على تحصيل المعنى، والله تعالى أعلم»(٢).

وهذا تقرير في غاية النفاسة يفيد اتساع مفهوم التفسير عند بعض المصنفين في الحديث، واختلاف دلالته لديهم، كما يفيد تفاوت مادة التفسير لديهم عن مادة التفسير عند المفسرين؛ إذ يدرجون فيها ما لا يدرجه المفسرون، وإذا كان الأمر كذلك، فليس من الصواب محاكمتهم إلى مفهوم المفسرين أو غيرهم؛ لأن هذا مفهومهم الخاصّ الذي كان من أسباب نشأته أن مقاصدهم من ذكر التفسير في كتبهم ليست هي مقاصد المفسرين في

---

(١) محمد أنور الكشميري، "فيض الباري على صحيح البخاري"، جمعها: الأستاذ/ محمد بدر عالم الميرتهي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م)، ٥: ١٨٦.

(٢) الرشيد أحمد الكنكوهي، "لامع الدراري على جامع البخاري"، ضبط: محمد زكريا الكاندهلوي. (ط١، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، ١٩٧٦م)، ٩: ٤٥.

تفاسيرهم، وإن حصل بينها نوع اشتراك، وهذا يفتح بابًا لمراجعة الكتابات المعاصرة في تأريخ التفسير وتدوينه، والتي تشير إلى أن تدوين التفسير كان من ضمن مراحله: تدوينه في كتب الحديث، فهذا إنما يصح عند تقارب مفهوم التفسير أو اتحاده في تلك المراحل، لا عند تباين مفهومه بينهم واختلاف مقاصدهم في النظر للتفسير؛ إذْ ليس التفسير الموصوف بذلك هو نفسه التفسير في كتب السنة، كما أن ذلك يفتح باب النقد لكلّ الكتابات التي قسمت التفسير لأطوار ومراحل معتمدة على مجرد مصطلح التفسير فحسب، متناسية أن التفسير الذي يتنزّل عليه جهدها التاريخي وتصنيفاتها التاريخية كافة ليس واحدًا ولا متحدًا حتى يصلح تواردها على تقسيمه إلى أطوار ومراحل.

بل إنّ التأريخ للتفسير لما كان في غاية الدقة والمشقة وكان حافلًا بكلّ هذا التفاوت لم يمكن لمن تصدى لكتابته في العصر الحديث مجال للخطو في التأريخ إلا اللجوء لبعض التصنيفات والتقسيمات للتفسير نفسه، حتى يمكن إدخال التأريخ للتفسير تحت هذه التصنيفات والمضي قدمًا في وصف أحوال التفسير، والتأريخ له، وهذه التقسيمات كالتفسير بالمأثور والتفسير بالرأي وغيرها حافلة بإشكالات في ذاتها ولا ينضبط بها التفاوت؛ فالمأثور في جله تفسير بالرأي من حيث ابتداؤه وظهوره، لا من حيث تداوله ونقله، والكتب المنسوبة للمأثور؛ كالطبري وابن كثير وغيرهما، فيها الرأي والاجتهاد بموازاة التفسير المأثور، ثم إن هذه التقسيمات -على التسليم بصحتها- وإن حققت الغرض في تذليل الكلام عن التأريخ إلا أن اللجوء إليها وحصر التأريخ للتفسير فيها قدّم جزءًا من المشهد التاريخي للتفسير، ولم يعرض له بتكامليته وتبايناته الدقيقة ولو داخل التفاسير التي يُؤرَّخ لها؛ ما أسهم في جمود قضية التأريخ للتفسير وانحسارها داخل مسار هذه التقسيمات؛ لأنه السبيل الظاهر المسلوك لضبط ذلك التفاوت، ثم إنّ التأريخ تحت التأثر بالتقسيمات السالفة لم يقترب من التأريخ لمضامين التفسير الرئيسة أو مستوياته الكلية فيخصصها بالتأريخ، وقد كان هذا أجدى وأنفع وفيه انطلاق للتأريخ بحسب ما تمليه مادة التفسير، فلو أنّ التأريخ كان لما يخصّ بيان المعاني أو لما يخصّ أحكام الآيات أو لما يخصّ الحكم والمقاصد المستفادة منها، لكان نابعًا مما توحيه مادة التفسير وتفرضه، لكننا خصصنا التاريخ بتقسيمات افترضناها، ولم نخصصه بما يفرضه التفسير، فصار التأريخ للتفسير بما أمليناه نحن على التفسير لا بما أملاه علينا التفسير.

وهكذا يظهر أثر التفاوت المفهومي للتفسير في تلك القضية، والذي كان عدم التنبه

له مقوضًا لكثير من الجهود المبذولة فيه، أو حاكمًا على بعضها الآخر بتأريخه لبعض جوانب المشهد التاريخي للتفسير؛ وهو ما يدعو لفتح الأقفال الموضوعة على أبواب التاريخ للتفسير بدعوى أنها قُتِلت بحثًا، وإعادة النظر والضبط لها من جديد.

القضية الثانية: التجديد في التفسير:

من القضايا الكبرى في التفسير التي سرى إليها إهمال تفاوت مفهوم التفسير؛ فلجأ كثير من الكَتَبة فيها إلى تبني مفهوم معين، ثم حاولوا قسر التفسير كلّه أو بعضه إلى مفهومهم: قضية التجديد في التفسير.

إنّ المتأمل لقضية التجديد في التفسير يجدها من أكثر القضايا التي لقيت اهتمامًا وتداولًا في القرن الأخير وما سبقه بقليل، ولا شك أنها من معاقد علم التفسير الكلية التي تجدر العناية والاهتمام بها، فلا حياة لأي علم ما لم تُنْفَخ فيه روح التجديد، ولا إشراق يتحقق لمباحثه وقضاياه ما لم يدخلها نور التجديد.

ولسنا بصدد الكلام عن أهمية التجديد ولا التأصيل له، لكن الذي يعنينا هنا السؤال المفهومي للتفسير الذي يطرح نفسه على قضية التجديد والكتابة فيها؛ وهو: **ما التفسير الذي نروم تجديده؟ وأي منحى من مناحيه نرمي لتجديده؟**

هل نقصد بالتجديد تأسيس معانٍ جديدة للتفسير؟

أم تأصيل المعاني المؤسسة سابقًا؟

أم التأسيس على المعاني باستنباط أحكام جديدة؟

أم نقصد التجديد في عرض التفسير وتنويع أساليبه؟

أم نقصد به تجريد مدونات التفسير مما فيها من مرويات ضعيفة؟

أم نقصد به توظيف الاكتشافات العصرية في مادة التفسير؟

أم نقصد به البناء للأصول التفسيرية والتركيب لقواعد التفسير الكلية؟

أم نقصد به بيان هدايات القرآن للناس وتطبيقاتها العملية؟

وهل التجديد يعني هدم كلّ النتاج السابق؟ أم التأسيس على بعضه والتجديد في بعضه الآخر؟ وتحت أي مرتبة في التفسير ينضوي ما سيتم التجديد فيه؟

أسئلة مفاهيمية تطرح نفسها على قضية التجديد، غير أن الواقع العملي في تناول التجديد كان أسبق من تلك الأسئلة؛ إذ تم الولوج إلى ساحات التجديد في التفسير،

والكلام عن كثير من قضاياه، والضرب في مناحيه المختلفة، وتجاوز تلك الأسئلة المفاهيمية، وكان ذلك كلّه مرتكزًا على أمرين ملازمين للتجديد في التفسير ملازمة الظلّ لصاحبه:

الأول: تبني مفهوم للتفسير وتأسيس التجديد التفسيري عليه.

الثاني: نقد كلّ أو بعض الجهود التفسيرية السابقة في انصرافها عن ذلك التجديد المتأسّس على ذلك المفهوم، بل سلبها وصف التفسير أحيانًا.

وحتى نتبيّن صحة ذلك من خطئه فلا بد لنا من النظر لأبرز النتاج العلمي المنسوب للتجديد والتثبت من صحة ارتكازه على هذين الأمرين من عدمه.

الناظر في الإنتاج التفسيري المنسوب إلى التجديد أو الرامي إلى التجديد يجد أن جُلَّ الكتابات تكاد تتوافق على أن بداية التجديد في التفسير وظهور توجهاته ومسالكه كانت عبر تفسير المنار من خلال الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد رضا، فهما رائدا المدرسة التجديدية في التفسير، وكثير من مناحي التفسير ومساراته في العصر الحديث كانت بداية ولادتها عبر هذه المدرسة، وهكذا يطلق القول بحصول التجديد في التفسير، دون تحرير للتفسير المراد تجديده، ودون تحديد لجهات التجديد ومناحيه من حيث رتبتها في التفسير، ووزنها المعرفي فيه، ومحلها منه من حيث كون التجديد في صلب التفسير أو في مكملاته.

والناظر إلى الأساس الذي قام عليه تجديد هذه المدرسة في التفسير يجده متمثلًا في القصد لهدايات القرآن وتجلياتها، فإبراز هدايات القرآن وبيان أهميتها في صياغة المجتمع المسلم وضبط حركته في الحياة من خلالها هي الغرض الأول لتفسير المنار «فالمقصد الحقيقي... هو الاهتداء بالقرآن؛ وهذا هو الغرض الأول الذي أرمي إليه في قراءة التفسير». وهذا المقصد دفع مدرسة المنار إلى تبني مفهوم أوسع للتفسير من كلّ مفاهيم التفسير السابقة، وإلى توسيع وظيفة المفسر، فما كان غاية أو مقصدًا للمفسر فيما سبق صار وسيلة من وسائل التفسير عند مدرسة المنار.

يقول الأستاذ محمد عبده مبينًا مفهوم التفسير عنده: «والتفسير الذي نطلبه هو فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة، فإن

هذا هو المقصد الأعلى منه، وما وراء هذا من المباحث تابع له وأداة أو وسيلة لتحصيله»(١).

وىما يبين اتساع مفهوم التفسير عنده كذلك أنه بعد أن ذكر أن للتفسير وجوهًا شتى؛ كالنظر في الأساليب، وتتبع الإعرابات والغريب، وبيان الأحكام الشرعية وأصول العقائد والعملية والمواعظ، أضاف إليها مقصد الهداية، ورأى دخولها على سبيل التبع في التفسير لكن دون توسّع، فهو يقول: «وقد عرفت أن الإكثار في مقصد خاصّ من هذه المقاصد يخرج بالكثيرين عن المقصود من الكتاب الإلهي، ويذهب بهم في مذاهب تنسيهم معناه الحقيقي؛ لهذا كان الذي نعنى به من التفسير هو ما سبق ذكره؛ أي: من فهم الكتاب من حيث هو دين، وهداية من الله للعالمين، جامعة بين بيان ما يصلح به أمر الناس في هذه الحياة الدنيا، وما يكونون به سعداء في الآخرة ويتبعه بلا ريب: بيان وجوه البلاغة بقدر ما يحتمله المعنى وتحقيق الإعراب على الوجه الذي يليق بفصاحة القرآن وبلاغته؛ أي: عند الحاجة إلى ذلك؛ كالمسائل التي عدوها مشكلة، وربما نشير أحيانًا إلى الإعراب من غير تصريح بعبارات النحو الاصطلاحية، كما نفعل ذلك في بعض نكت البلاغة أو قواعد الأصول، حتى لا تكون الاصطلاحات شاغلًا للقارئ عن المعاني، صارفة له عن العبرة»(٢).

ولسنا نحتاج هنا إلى تفصيل الكلام عن نقد مدرسة المنار للتفاسير السابقة، وبيان شواهده، وذكر شدة النقد البالغة في انتقاد المفسرين، لكن نكتفي هنا بأن نقد التفسير السابق في مدرسة المنار بلغ إلى اعتبار التفاسير التي توسعت في الإعرابات والتقديرات، وأغرقت في ذكر وجوه القراءات وغير ذلك من أنواع التوسع مبعدة عن الله وكتابه، بل تعدى النقد إلى سلب وصف التفسير عنها –كما سبق بيان ذلك– فقال بعد أن بيّن الأمور التي لا تتم إلا بها المرتبة العليا من التفسير: «فعلم مما ذكرنا أن التفسير قسمان:

(أحدهما): جافٍ مُبْعِد عن الله وعن كتابه، وهو ما يُقصد به حَلُّ الألفاظ وإعراب الجمل وبيان ما تَرْمي إليه تلك العبارات والإشارات من النكت الفنية، وهذا لا ينبغي أن يسمى تفسيرًا، وإنما هو ضَرْب من التمرين في الفنون، كالنحو والمعاني وغيرهما.

(١) محمد رشيد رضا، "تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار"، ١: ٢١.

(٢) محمد رشيد رضا، "تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار"، ١: ٢٢.

(ثانيهما): وهو التفسير الذي قلنا: إنه يجب على الناس على أنه فرض كفاية، وهو الذي يستجمع تلك الشروط لأجل أن تُستعمل لغايتها، وهو ذهاب المفسِّر إلى فهم المراد من القول، وحكمة التشريع في العقائد والأحكام، على الوجه الذي يجذب الأرواح، ويسوقها إلى العمل والهداية المودعة في الكلام؛ ليتحقق فيه معنى قوله: «هدى ورحمة» ونحوهما من الأوصاف؛ فالمقصد الحقيقي وراء كلّ تلك الشروط والفنون هو الاهتداء بالقرآن»[1].

وهذا واضح الدلالة على الأقل في أن مفهوم التفسير عند مدرسة المنار أكثر اتساعًا، وأن وظيفة المفسر أكثر مهامًّا، وأن مقصد التفسير أعلى بكثير من مقاصد التفاسير السابقة، وأن المقبول من تلك التفاسير السابقة يعد وسيلة أو أداة من أدوات مقصد تفسير المنار المصوب للهداية، وأن المردود من توسع التفاسير السابقة في الإعرابات والتقديرات وغيرها لا تسميه تلك المدرسة تفسيرًا، بل تراه مبعِدًا عن الله وعن كتابه، وقد كان عند أولئك مقربًا من الله ومن كتابه.

وليس غرضنا الآن نقاش ذلك ولا اتخاذ موقف محايد أو معاكس حتى لا ينصرف ذهن القارئ الكريم إلى غير المقصود، وإنما غرضنا بيان أن مدرسة المنار تبنّت مفهومًا للتفسير أوسع من ذي قبل، وحددت مقصدًا للتفسير ووظيفة أكثر سعة من ذي قبل، ثم أسست نقدها عليها، فلا التفسير المنتقد هو نفس التفسير، ولا التفسير المجدد تم توارده على نفس المفهوم، وشرط نسبة التجديد لمتأخر توارده على نفس محل المتقدم لا توارده على محل آخر.

ولو أنك تتبعت قضية التجديد وآثارها ومناحيه التي يكثر الاشتغال بها، لوجدت أيضًا نقدًا كثيرًا شديدًا متجهًا لطريقة الأوائل في التفسير، وهذا النقد مبناه ومرتكزه على تبني مفهوم معين للتفسير ليس هو نفسه المفهوم عند الأوائل، فالتفسير الموضوعي مثلًا كان من ثمار بروزه وظهوره التحمس له والاشتغال به، ولكن هذه الحماسة تخطت ذلك للمصادرة على كثير من الجهود التفسيرية السابقة ونقدها وبيان تهافتها، وأنها سببت للناس فوضى فكرية فيما يتصل بالقرآن ومعاني القرآن، وربط ذلك كلّه بنسج المفسرين على طريقة التفسير التحليلي دون التفسير الموضوعي كما ترى ذلك ماثلًا فيما نقله شيخ الأزهر الشرباصي في

(١) محمد رشيد رضا، "تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار"، ١: ٢٢.

قصة التفسير من نقدٍ للتفاسير التي لم تسلك مسلك التفسير الموضوعي عن شيخ الأزهر شلتوت تغمدهما الله برحمته(١).

والشاهد هنا أيضًا أن ذلك اللون من التفسير وإن كانت ثمة إشارات له في كتب الأوائل إلا أن تخصيصه وإبرازه والعناية به لم تكن داخلة في مفهوم التفسير بنفس درجته وصورته وتكامليته التي ارتآها الشيخ شلتوت؛ فمفهوم التفسير عنده أوسع وأشمل.

وإن نظرنا إلى جانب آخر من جوانب التجديد، نجد منحى الدكتور أمين الخولي في النظر للتفسير مختلفًا عن منحى مدرسة المنار، فقد انتقد كون المقصد الأعلى أو الغرض الأول للتفسير هو الهداية، وبين أن ثمة مقصدًا أكبر وغرضًا أبعد تقوم عليه المقاصد كافة؛ وهو الدرس الأدبي للقرآن دون النظر إلى أي اعتبار ديني بوصفه كتاب العربية الأقدس؛ وذلك المقصد هو الذي شكل مفهوم التفسير عند الخولي، فتلك الدراسة الأدبية هي التي يسميها تفسيرًا، بل لا يرى أي تفسير يحصل من دونها فيقول: «وهذه الدراسة هي التي نسميها اليوم تفسيرًا؛ لأنه لا يمكن بيان غرض القرآن ولا فهم معناه إلا بها، فجملة القول أن التفسير فيما أفهمه هو الدراسة الأدبية الصحيحة المنهج، الكاملة المناحي، المتسقة التوزيع، والمقصد الأول للتفسير اليوم أدبي محض صرف غير متأثر بأي اعتبار وراء ذلك، وعليه يتوقف تحقيق كل غرض آخر يقصد إليه، هذه نظرتنا إلى التفسير اليوم وهذا غرضنا منه»(٢).

والشاهد هنا كذلك أن الخولي تبنى مفهومًا معينًا للتفسير وحاكَمَ كلَّ الجهود السابقة إليه، فلو عددناه مجددًا، لكان تجديده في نظرته الخاصة للتفسير التي لم تظفر بإقرار من قبله حتى يصح التوارد على التجديد في مفهوم واحد للتفسير، فليس ثمة إذن شيء مشترك سوى الانتساب للمصطلح.

---

(١) ينظر: أحمد الشرباصي، "قصة التفسير". (ط١، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٢م)، ص: ١٥٩- ١٦٤.

(٢) أمين الخولي، "التفسير معالم حياته-منهجه اليوم، ضمن كتاب: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب". (ط١، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧م)، ص: ٢٣٠ - ٢٣١ باختصار.

إنّ المتأمل في جوانب التجديد التفسيري من خلال ما سبق وغيره لن يجدها هي نفسها متواردة على مفهوم واحد أو متقارب للتفسير، وهذه الجوانب بمجموعها كذلك غير متواردة على مفهوم التفسير الذي تأسس عليه بنيان الجهود العلمية السابقة؛ وما ذلك إلا لأن كلّ اتجاه تجديدي رأى التفسير بمنظاره، وضبطه بناء على الجانب الذي تشبع به وانطلق من خلاله وأسّس عليه تناوله للتفسير؛ حتى كان من ثمار ذلك أن اتسع مفهوم التفسير اتساعًا كبيرًا؛ ليشمل كلّ ما سبق وغيره من ألوان التعامل مع القرآن، وصار معبرًا في رأي بعض الباحثين عن «كلّ نشاط ثقافي يعتمد في تأسيس موقفه الفكري على فهم معين للنص القرآني... وهكذا تتسع دائرة التفسير أمامنا، ويصبح أفق التفسير على هذا الاعتبار عريضًا شاملًا لكلّ ألوان التفكير المؤسس على فهم معين للنصّ القرآني، مهما كانت الصورة أو المنهج الشكلي لهذا التفسير»(١).

إن الناظر في مسار الكتابات التي اهتمت بالتجديد في التفسير مع كثرتها مؤخرًا وكثرة التنادي بالتجديد في التفسير يفتقد المعيار الذي يستطيع به تقييم ذلك التجديد، ومعرفة أي منحى من مناحي التفسير يقصد إليه المعتنون بالتجديد، وأي مفهوم تواردوا عليه في التجديد؛ حتى نستطيع أن نبني على الأقل مسار التجديد ونضبط مداخله ونحيط بكلياته فينضبط السير فيه، وتتضح أولوياته ومراتبه، وضوابط تقييمه وتقويمه، وإلا فالمفسرون الذين تم انتقادهم من قِبَل مدرسة التجديد، كانوا يُعَدون من أئمة التجديد في أزمنتهم وما بعدها إلى الآن؛ كالطبري، وابن عطية، والزمخشري، وأبي حيان وغيرهم، فكيف يصح الانتساب للتجديد؟ وكيف يصح نفيه عن مفسر أو عالم على وفق هذا التفاوت؟! إلا أن يكون المراد بالتجديد الإتيان بجديد فذلك شيء آخر حقيق بأن يسمى «الجديد» في التفسير لا «التجديد» في التفسير.

إن التوجه للتجديد في غاية الأهمية لكن العلم الذي نريد تجديده إذا لم نستطع تحديد المكونات الرئيسة له، وتمييز أصله من فرعه، وصلبه من حواشيه، وأسسه من مكملاته، وغير

(١) محمد إبراهيم ضيف، "اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم". (ط١، مصر: دار السلام، ٢٠٠٨م)، ص: ١٥٩- ١٦٠.

ذلك فكلامنا عن التجديد يحتاج لتجديد؛ لأننا لا نستطيع -والحالة هذه- تحديد مناحي التفسير ومستوياته ومراتبه، ولا تحرير أي تلك المراتب أولى بالتجديد، كما لا نستطيع تقويم التجديد، ولا الموازنة بين جهود التجديد ولا تحديد الأوزان النسبية لكل منها؛ لأنّا لا ندري أيها كان في أسس العلم ومعاقده ومفاصله، ولا أيها كان في فروعه وحواشيه ومكملاته، وكيف يستوي في الاتصاف بتجديد التفسير من يشتغل في صلب التفسير ومعاقده الكبرى، ومن يشتغل بما دون ذلك.

وهكذا يبين لنا أثر عدم الوحدة المفهومية للتفسير في عدم انضباط الكلام عن التجديد في التفسير وغلبة الخطاب العاطفي الذي لا يمتلك معايير التقويم للتجديد، ولا تحرير رتب التجديد، ولا تحديد أدوات التجديد اللازمة لكلّ مجال من مجالات التفسير؛ ما جعل من يتناول التجديد يتبنى مفهومًا معينًا للتفسير، ثم يقسر تاريخ التفسير كلّه عليه؛ مُصادرًا على كلّ الجهود التي قبله وناقدًا لها، في حين أنها لم تتوارد على مفهومه، بل ربما لا تراه تفسيرًا أصلًا فضلًا عن أن تعده تجديدًا؛ وبذا تحول الكلام في التجديد إلى كلام ذوقي، لا إلى كلام معياري منضبط؛ وهو ما يدعو لتجديد البحث في التجديد.

وبذا ينتهي كلامنا عن القضيتين، ويظهر من عرضهما عمق الإشكال المفهومي للتفسير وآثاره التي تطال قضاياه الكلية كافة المرتبطة بمفهوم التفسير، وليس الكلام خاصًّا بتاريخ التفسير وتجديده بل للباحث كذلك مشاركة في دراسة مطبوعة اعتنت بالموازنة بين مؤلفات أصول التفسير، ولم يمكن الإمساك بمفهوم للتفسير متقارب في مؤلفات أصول التفسير يمكن الموازنة بينها من خلاله(١).

فالإشكال سار في تاريخ التفسير وأصوله والتجديد فيه، ومتجاوز ذلك لكثير من القضايا التي يسري فيها الأثرين السابقين الناجمين عن تفاوت مفهوم التفسير؛ وهما الإطلاق المجرد للمصطلح أو تبني مفهوم معين كقواعد التفسير أو مناهجه بل حتى خارطة تحصيله

(١) ينظر : مجموعة مؤلفين، "أصول التفسير في المؤلفات". (ط١، المملكة العربية السعودية: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧)، ص: ٥٧-١٣١، ففيها تحليل مطول لمفهوم أصول التفسير في المؤلفات قيد الدراسة، وبيان عملي للإشكال.

وطلبه، ولو أردت فحص ذلك كان السؤال المركزي: ما التفسير الذي نبحث له عن قواعد أو مناهج أو نريد تحصيله؟ متنزلًا هنا وكاشفًا عن إشكالات ضخمة في تناول تلك القضايا من قبل كثير من الكتابات التي تصدت لها؛ وذلك يبين عمق الإشكال المفاهيمي للتفسير وكونه مدخلًا أساسًا لبحث تلك القضايا لا يصلح إهماله ولا يحل منهجًا وبحثًا تجاوزه وإغضاء الطرف عنه، بل هو يفتح كثيرًا من الأبواب البحثية التي تم إقفالها بدعوى أنها قُتِلت بحثًا، وقد قتلها حقًّا مَن لم يبحثها ويسبر غورها؛ إذ بحث تلك القضايا والمسائل لم تنضبط مداخله ومنطلقاته، ولم يتم دخول بيوته من أبوابها.

وبعد هذا التطواف نخلص إلى أن تغاير نظرة المفسرين لمفهوم التفسير، وتفاوت دلالاته اتساعًا وانحسارًا بينهم كانا السبب الرئيس في اختلاف مادة التفسير وتغايرها، واختلاف مقاصد التفسير ووظائفه وأغراضه، وأن الفرار من تبعات تفاوت المفهوم ومستلزماته العلمية ومشاقه البحثية كان دافعًا إلى التبني لمصطلح التفسير في صورته المجردة أو إلى تبني مفهوم معين وقسر مفاهيم التفسير كافة عليه؛ ما كان له آثاره وانعكاساته على حركة العلم ومعاقده الكلية وقضاياه الكبرى؛ فلم ينضبط بحثها منهجيًّا، ولم ينضبط معرفيًّا.

وإذا ثبت التفاوت في مفهوم التفسير، فالخطو المنهجي يقتضي أن نخطو للنظر في منهجية الضبط لهذا المفهوم وكيفية تحريره وتحديده والوصول فيه إلى رؤية محررة، وهو ما سيكون محلّ حديثنا الآتي.

المبحث الثالث: منهج التعامل مع تفاوت مفهوم التفسير:

إن من أولى الأولويات التي تمس الحاجة إليها -في ضوء ما سبق- إقامة منهج النظر لضبط التعامل مع واقع التفسير المتفاوت مفهومًا وتعريفًا؛ بغية الوصول عبر هذا المنهج إلى ضبط مداخل التفسير ومعاقده، ومعرفة آليات التعامل معه، وفهم مساراته ومجالاته، وتمييز مضامين المادة التفسيرية، وحسن التعامل معها فهمًا وبحثًا وتأصيلًا ونقدًا إلى غير ذلك من الأمور اللازمة للناظر في أي فنّ من الفنون.

إن إقامة منهج النظر لتحرير التعامل مع هذا التفاوت الكبير الساري في مناحي التفسير مفهومًا وتعريفًا ووظيفة أمر لا بد منه هنا؛ إذ ليست القضية هنا قضية مفاهيمية مجردة تبدأ بدراسة المفهوم وتنتهي بتحرير وجهة فيه، أو اختيار تعريف جامع للتفسير، بل هي قضية مفاهيمية متعلقة تعلقًا كبيرًا بمداخل التعامل مع علم التفسير، ومنهج الاشتغال به تأريخًا وتأصيلًا وتقعيدًا وتجديدًا وغير ذلك من صنوف التعامل وألوانه؛ لأنّ ضبط مفهوم العلم، وتحديد وظائفه، وتحرير مقاصده، وبيان آليات الفهم لتطوراته وتنزلاته هو على الحقيقة ضبط لكليات العلم ومعاقده، وتحرير لمنطلقاته ومداخله، ووعي بمتطلبات تطويره وتجديده.

ولا شك أن إقامة منهج النظر للتفسير مفهومًا وتعريفات ووظيفة مما لا يفي مثل هذا البحث بتفاصيله، ولكن حسبنا هنا أن نشير إلى عيونه وكلياته قدر الطاقة والاستطاعة.

أولًا: الوعي بإشكالية التفاوت وما ينبني عليها:

إننا حتى نقيم منهج النظر للتفسير لا بد أن نراعي خصائصه وسماته وتاريخه وأحوال مصنفاته، وإذا ظهر مما سبق أن التفاوت سارٍ في علم التفسير، فبدهي أن منهج النظر فيه وضبط آليات التعامل معه لا بد أن يتأسس على الوعي بهذا التفاوت، وإلا كان منهجًا غير مناسب للتفسير، ولا منسجمًا مع خصائصه، ولا نابعًا من إشكالاته.

وفي ضوء التفاوت الكبير لمفهوم التفسير يمكننا القول بأن الأساس الذي يقوم عليه منهج النظر في التفسير، والقاعدة التي يستند إليها أنه: **ليس للتفسير مفهوم معين أو تعريف محدد يصح تعميمه على مناحي التراث التفسيري والمشتغلين به كافة.**

إن أول ما ينضبط به منهج النظر في التفسير، ويظهر بعد الوعي بإشكالية التفاوت والإقرار بها أنه لا سبيل إلى الخروج بمفهوم عام للتفسير يمكن أن تتأطر به الجهود التفسيرية

السالفة كافة، أو تتأسس عليه جميع الجهود اللاحقة، أو يندرج تحته تاريخ التفسير بتمامه، أو تقوم على دعائمه أصول التفسير وقواعده ومناهجه واتجاهاته كافة، أو يجري التوافق عليه بين المفسرين كافة؛ فالتفاوت سمة التفسير مفهومًا وتعريفًا ووظيفة ومضامين واتجاهات؛ ولذا ستتعدد مفاهيمه بمقدار تفاوته، وستكثر دلالاته بامتداد زمانه، وستتغاير مادته بتغاير نظرة كاتبه وصانعه، ولا يمكن في ضوء ذلك أن نسقط على التراث التفسيري كلّه مفهومًا واحدًا يصح انتساب جميع التفاسير أو محاكمتها إليه، فلن يتحد أبدًا مفهوم التفسير بين الطبري والرازي، ولن يتوافق الزمخشري مع الشنقيطي في مفهوم التفسير، ولن يكون مفهوم أبي حيان صالحًا لاعتماده مفهومًا لمدرسة المنار أو لمن تأثر بها[1]، وتغاير المفهوم يتبعه تغاير ما ارتبط به من قضايا؛ ومن ثم لن تتحد أصول التفسير وقواعده ومناهجه عندهم، بل ستتغاير تبعًا لتغاير مفهوم التفسير، ومحاولة إهمال ذلك التغاير تثمر -كما سلف- الإطلاق المجرد لمصطلح التفسير أو قسر مفهوم مفسر على مفهوم مفسر آخر، وتنتج تلك المحاولة كذلك تداخلًا في معالم التفسير وأصوله المتمايزة بين المؤلفين، كما تثمر توحيدًا للمقاصد المختلفة، والمضامين المتنوعة، والمناهج المتغايرة، كما تثمر الخلط والتداخل الذي لا حد له في مادة التفسير، وتثمر التعميم غير المنضبط في كثير من الدراسات المحتفة بالتفسير تأريخًا وتأصيلًا وتقعيدًا وتجديدًا وغيرها.

وما يقال عن مفهوم التفسير يقال عن تعريفه، فليس ثمة تعريف بعينه يصلح تعميمه على التراث التفسيري بتمامه، أو إلزام المفسرين كافة به، أو تأسيس التعامل مع المدونة التفسيرية بتمامها عليه، وليس نقل التعريفات وحشدها مغنيا في ذلك شيئًا، وليست التعريفات ضابطة للتفاوت المفهومي ولا رافعة لإشكاله، كما سيأتي بيان لذلك.

إنّ من أكبر المغالطات المنهجية إهمال هذا التفاوت وإغضاء الطرف عنه والإصرار على تجاوزه، ثم قسر التراث التفسيري كله بتاريخه ومدوناته ومناهجه وأصوله وقواعده تحت

---

(١) وشاهد ذلك تجده جليا في انتقاد الشيخ محمد أبو شهبة لتعريف أبي حيان لكونه لم يدرج في التفسير بيان هدايات القرآن، فيقول: «وهذا التعريف غير جلي ولا واضح، ولم يصرح بالغرضين الأهمين اللذين نزل لهما القرآن، وهما: كونه كتاب الهداية البينة التي هي أوضح الهدايات. . . والكتاب السماوي المعجز». محمد محمد أبو شهبة، "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير". (ط٤، مصر: مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ)، ص: ٢٦.

مفهوم أو مفاهيم معينة، أو تعريفات محددة، ثم المصادرة بهذه المفاهيم أو التعريفات المختارة على التراث التفسيري كلّه، والحكم عليه على وفق تلك الرؤية المفاهيمية الذوقية التي ضربت عُرض الحائط بكلّ هذا التباين الحاصل للتفسير والتفاوت القائم في جسده، كما أن من شأن الإهمال لذلك التفاوت تقويض كلّ الجهود المبذولة في البحث والتطوير والتجديد في التفسير وغيرها؛ إذ هي جهود لم تعِ خطر الإشكال، ولم تمسك بخيوطه، ولم تضبط معاقده، ولم تُحكِم منهجها في التعامل معه.

ثانيًا: التراث التفسيري يُملِي مفاهيمه لا تُملَى عليه المفاهيم:

من أهم ما ينبغي التنبه له في تحرير مفهوم التفسير أن ثمة إنتاجًا كبيرًا في التفسير حفل به التراث منذ عشرات القرون؛ ومن ثم فلسنا الآن أمام واقع جديد يتخلق حتى نصطنع له مفهومًا، أو نضبط له تعريفًا، وإنما دورنا في هذه الحال الإصغاء لذلك التراث، والاستخلاص للمفاهيم التي يمليها علينا لا إملاء المفاهيم عليه، وذلك متعين ولازم حين يكون البحث التفسيري مرتبطًا بالتراث أو النتاج التفسيري كله أو ببعض قضاياه أو ببعض أعلامه؛ كالبحث في تاريخ التفسير عامة أو في زمن معين أو عند طبقة معينة، أو كالبحث في منهج مفسر أو أكثر في التفسير بالقرآن أو بالسنة مثلًا، أو كالبحث في أصول التفسير عند الطبري، أو قواعد التفسير عند الرازي... إلخ.

فالمقام هنا مقام تحرير مفهوم التفسير عند المفسر وتحديد دلالته عنده، وليس مقام تبني رؤية خاصة بالباحث تجاه مفهوم التفسير، فلا يصح –والحالة هذه– أن يعلن الباحث رأيه في مفهوم التفسير أو يتبناه؛ لأن البحث ليس في منهجه –كباحث– في التفسير بالقرآن أو بالسنة، ولا في أصول التفسير أو قواعده عنده، ولا يصح أن يهرَع الباحث لنقل تعريفات التفسير؛ ليرجح منها تعريفًا أو يركِّب من مجموعها تعريفًا؛ لأن البحث ليس في أصول التفسير عند العالم الذي رجح تعريفه، وإنما عند المفسر الذي اختاره موضوعًا لبحثه.

ولذا فالعمل البحثي في مثل تلك الحالة غايته وصف مفهوم التفسير عند المفسر –محل البحث– المراد إبراز موقفه من قضية تفسيرية لكون البحث فيها قائمًا على معرفة دلالة التفسير عنده، ومؤسسًا على تحرير رؤيته الخاصة لمفهوم التفسير؛ فالمقام مقام وصف المفهوم، لا تبني رأي تجاه المفهوم؛ فالواجب هنا تحرير مفهوم التفسير عند المشتغلين بالتفسير على وفق منظورهم ورؤيتهم وواقع اشتغالهم التفسيري، لا على وفق منظوره ورؤيته الخاصة بوصفه

باحثًا؛ فهو إذن يصف الظواهر كما هي، ويعرض الحقائق بحسب ما هي، ويستخلص النتائج بكلّ تجرّد دون أن يميل بها إلى رؤيته الخاصّة وما يتبناه تجاه تحرير المفهوم؛ لأن الغرض في النهاية استخلاص دلالات التفسير في التراث، لا إملاء الدلالات على التراث، وضبط مفهوم التفسير لتأسيس البحث عليه في قضايا التراث التفسيري وثيقة الصلة بالمفهوم.

ومفاد ما تقدم أن ضبط البحث في مفهوم التفسير يبدأ بضبط حدود البحث وتضييق دوائره بحيث لا يجري البحث عن المفهوم دفعة واحدة عند عامة المفسرين؛ فيتّسع الخرق على الراقع، وإنما يبدأ بتخصيص البحث عن المفهوم عند كلّ مفسر استقلالًا، أو على الأقل عند كلّ طبقة من الطبقات التي يجمعها تقارب في فنّ أو زمن أو غير ذلك؛ كالمحدثين، أو الصحابة، والتابعين مثلًا، وهكذا، فإن لم يكن البحث متجهًا أساسًا لمفهوم التفسير، لكنه في قضية من قضايا التفسير المركزية يعالجها عند مفسر ما، فالمتعين في تلك الحالة تحرير مفهوم ذلك المفسر؛ فذلك مفتاح البحث في تلك القضية، وكلّ جهد علمي له ارتباط وثيق بمفهوم التفسير إن لم ينطلق من ذلك المنطلق، فقد سقط قبل أن ينطلق.

ولا يتسع البحث هنا لسرد الإجراءات اللازمة لاستخلاص المفاهيم من التراث من استقراء تراث كلّ مفسر، وتصنيفه واستخلاص مفهومه، والتثبت من صحة تصنيف كتابه ضمن كتب التفسير... إلخ(١).

(١) بعض الكتب المصنفة على أنها تفاسير ليست كذلك في حقيقة الأمر، بل هي كتب في علوم القرآن وفي ضمنها التفسير، فبعض ما تم تصنيفه تحت كتب التفسير هي على الحقيقة كتب في علوم القرآن بمعناها الواسع وإن وجد فيها التفسير، ولكن وقع الخطأ في تصنيفها تحت كتب التفسير لكونها جرت على طريقة كتب التفسير في سرد الآيات والكلام عليها، وإنما كان غرض أصحابها الكلام عن علوم كلّ آية من قراءات وأحكام ولطائف وناسخ ومنسوخ وتفسير، وذلك ككتب المهدوي ومكي مثلًا؛ فتسميتها بالتفسير لم تكن من قِبَل مؤلفيها، بل نصوصهم وعناوين كتبهم وغيرها دالة على خطأ تصنيفها تحت كتب التفسير، فالمهدوي مثلًا له كتابان يصنفان تحت كتب التفسير: الأول: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، وواضح من عنوانه ارتباطه بعلوم التنزيل، وهو مفقود، وقد اختصره في كتابه الثاني وهو: التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، وفيه يقول: «وأنا مبتدئ -إن شاء الله- في نظم هذا المختصر الصغير، ومجتهد أن أجمع فيه أغراض الجامع الكبير من
=

ثالثًا: إبداع مفهوم أو تعريف خاص له حدّ يضبطه ولوازم تلزمه:

للباحث أن يبدع في تحرير مفهوم خاص به للتفسير، أو أن يضع تعريفًا للتفسير خاصًّا به للتفسير، وليس ثمة إشكال في ذلك، لكن الإشكال أن الخطو لذلك لا بد أن ينضبط منهجيًّا وإلا كانت مضرته أكثر من منفعته، وجنايته أكبر من فائدته.

=

الأحكام المجملة، والآيات المنسوخة أحكامها المهملة، والقراءات المعهودة المستعملة، والتفسير، والغريب، والمشكل والإعراب، والمواعظ، والأمثال، والآداب، وما تعلق بذلك من سائر علوم التنزيل». أحمد بن عمار المهدوي، "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعوم التنزيل". (ط١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ١٤٣٥هـ)، ١: ١٠٩، وهو ظاهر جدًّا في كون تصنيفه تحت كتب التفسير فيه خلل، خاصة والمهدوي داخل الكتاب يقسم المادة ويميز بين التفسير وغيره، ويجعل للكلام عليه عنوانًا مستقلًّا، وأما مكي بن أبي طالب فعنوان كتابه كما نصّ هو عليه في مقدمته «الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه» مكي بن أبي طالب القيسي، "الهداية إلى بلوغ النهاية". (ط١، الإمارات: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ)، ١: ٧٣، وقد قال في مقدمته: «هذا كتاب جمعته فيما وصل إلي من علوم كتاب الله... جمعت فيه علومًا كثيرة، وفوائد عظيمة؛ من تفسير مأثور أو معنى مفسر، أو حكم مبين، أو ناسخ، أو منسوخ، أو شرح مشكل، أو بيان غريب، أو إظهار معنى خفي، مع غير ذلك من فنون علوم كتاب الله جل ذكره؛ من قراءة غريبة، أو إعراب غامض، أو اشتقاق مشكل، أو تصريف خفي، أو تعليل نادر، أو تصرف فعل مسموع مع ما يتعلق بذلك من أنواع علوم يكثر تعدادها ويطول ذكرها. جعلته: هداية إلى بلوغ النهاية في كشف علم ما بلغ إليّ من علم كتاب الله تعالى ذكره». مكي بن أبي طالب القيسي، "الهداية إلى بلوغ النهاية"، ١: ٧٢، ويلاحظ أنهما لم يسميا كتابيهما بالتفسير كما سبقت الإشارة، وباب تصنيف كتب علوم القرآن والتفسير والأسماء التي وضعها مؤلفوها من الأبواب التي تحتاج إلى إعادة بحث ونظر، والمقصود هنا بيان أن استقراء الكتب لتحرير مفهوم التفسير فيها بناء على هذا التصنيف الخاطئ سيوسع مفهوم التفسير فيها بناء على كون المعلومات كافة الواردة في تلك الكتب مندرجة تحت التفسير؛ ومن ثم فلن يتحرر مفهوم التفسير في تلك الكتب على الصواب؛ لأن تصنيفها كان غير متوافق مع حقيقتها ومقاصد مؤلفيها.

وحتى ينضبط ذلك فلا بد من مراعاة الحدود التي ينبغي أن يتأطر بها ذلك الوضع للمفهوم، والتي من أهمها: أن تكون حدود البحث أو التأليف خاصّة برأي الباحث، وليس لها صلة بالتراث التفسيري؛ بمعنى أنه يبحث في بحث خاص به ليبدي رأيه أو يقرر منهجه في قضية من القضايا أو موضوع من الموضوعات، فليس هو في مثل ذلك الحال باحثًا عن منهج مفسر، ولا مستخلصًا لقضية تفسيرية من التراث، بل هو يقرر رأيه على وفق مفهومه أو تعريفه الذي أنشأه.

وأما اللوازم التي تلزمه في مثل تلك الحالة بعد أن يلتزم بتأطير بحثه من خلال مفهومه، وتأسيس قضاياه وفقًا لتعريفه، فأبرزها عدم محاكمة غيره من السابقين أو المعاصرين لمفهومه أو تعريفه، فلا يسوغ منهجيًّا أن ينتقد غيره في كلّ ما انبنى على مفهومه أو تركب على تعريفه، بل يبقى تعريفه دائرًا في دائرته ومختصًّا بعمله دون سواه.

رابعًا: نقل التعريفات ينبغي أن ينضبط بحدود البحث:

إن نقل التعريفات ليس مجرد اجترار لألفاظ التعريفات ونقلها إلى ساحة البحوث والرسائل، وإنما هو نقل للإطار الفكري العام الذي تنتظم بداخله تلك التعريفات، فهو نقل ينبغي أن يكون ممارسه قد فهم مسار التعريفات ودرس سياقاتها، ووعى مقاصد أصحابها حتى يمكنه أن يؤدي المعاني والدلالات التي تحملها ألفاظ التعريفات على وفق الصورة التي قصدها أصحاب التعريفات، كما يلزمه المعرفة بكيفية توظيف تلك التعريفات، وما الذي يناسب منها بحثه وما الذي لا يناسبه.

ولقد ذكر العلماء عددًا من التعريفات للتفسير، وقد سبقت الإشارة إلى تفاوتها، والملاحظ في كثير من البحوث اللجوء المباشر لنقل هذه التعريفات وسردها في مقدمات البحث أو العمل دون التأمل في حدود البحث وما يناسبها في ضوء ذلك.

ولذا يتعين النظر قبل نقل تعريفات التفسير كلها أو بعضها في مدى تناسب تلك التعريفات مع حدود البحث أو عدم تناسبها؛ لأن حدود البحث إما أن تكون مؤطرة ببحث قضية أو مسألة تفسيرية عند مفسر أو إمام له تعريف للتفسير أو تبنّى تعريفًا له أو لا يكون كذلك.

١. فإن كان البحث في قضية أو مسألة تفسيرية عند مفسر أو عالم له تعريف للتفسير أو تبنّى تعريفًا، فلا يفيد هنا سرد تعريفات التفسير، ولا يصح هنا انتقاد تعريفه إلا توسعًا؛ إذ ليس المقام مقام تحرير لتعريفات التفسير، وإنما يتعيّن منهجيًّا التأطر بتعريف

المفسر للتفسير والالتزام بما ينبني عليه من دلالات وما يتبعه من معانٍ، فلو أن باحثًا أراد البحث في تجديد التفسير أو مقاصده أو أصوله أو قواعده أو غير ذلك عند الطاهر ابن عاشور مثلًا، فلا يصح أن يبحث في تلك المناحي إلا على وفق التعريف الذي اعتمده ابن عاشور؛ لأن عماد البحث إبراز منهجية ابن عاشور أو موقفه العلمي تجاه تلك القضايا، فلا يصح بحثها على غير مفهومه، ولا إقامتها على غير تعريفه، وإلا كان البحث حينئذ متجهًا لبيان رؤية الباحث تجاه تلك القضايا، لا بيان رؤية ابن عاشور، أو سالكًا سبيل التنزيل لتعريف آخر على كتاب ابن عاشور ومعرضًا عن تعريف ابن عاشور، وهكذا قل مثلًا في أبي حيان، وابن جزي، وابن عرفة وغيرهم من كلّ من ثبت عنه قصد التعريف للتفسير أو التصريح بتبني تعريف ما، ومجاوزة هذا الفرض المنهجي في كلّ ما له ارتباط وثيق بتعريفات التفسير عند مفسر أو عالم؛ يعني أننا بحاجة إلى أن نبحث من جديد كل القضايا التي لم تنضبط على هذا الوزان فيما كان بحثه وثيق الصلة بالتعريف؛ لأن بحثها لم تُؤتَ فيه البيوت من أبوابها، ولأن تناولها كان من غير مدخلها ومنطلقها.

٢. وإن كان البحث في قضية تفسيرية غير مقيد بحثها بمفسر معين، فثمة خياران للبحث هنا؛ أولهما: اختيار تعريف للتفسير وبيان كيفية انضباط البحث من خلال ذلك التعريف، وكيفية تحقيق اللوازم المنهجية والآثار العلمية المبنية على هذا التعريف، ثانيهما: صناعة تعريف يختاره الباحث مؤسسًا عليه بحثه، ومبينًا كيف سينضبط بحث هذه القضايا التي يعالجها بحثه من خلال ذلك التعريف.

إن المصطلحات والمفاهيم والتعريفات دعائم يقوم عليها بنيان البحث، ومداخل ينفذ من خلالها فمن تأسست دعائمه تم بنيانه، ومن صحت مداخله سلمت مخارجه، ولذا ينبغي أن تكون المصطلحات والمفاهيم والتعريفات على رأس أولويات كل بحث.

وضبط التعامل مع المفاهيم والمصطلحات منهجيًا من أكثر الأمور التي تمسّ الحاجة إلى انتهاض الباحثين لها، وابتعاث عزيمتهم لأجلها، وما هذا البحث إلا محاولة لوضع بعض اللبنات في ذلك الميدان، وإضاءات يسيرة يمكن الاسترشاد بها في ضبط منهج التعامل مع التفاوت المفهومي الحاصل في علم التفسير، والاستعانة بها على التنبه لكثير من الإشكالات

المحتفة به، والمأمول أن يكون هذا البحث فاتحة لتتابع البحوث في تلك القضية المركزية الكبيرة حتى يكتمل منهجها وتتضح معالمها.

واللهَ أسأل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن ينفع به كاتبه وقارئه.

خاتمة:

بعد هذا التطواف يحسن بنا استعراض أبرز نتائج هذا البحث في النقاط الآتية :

١. التفاوت يضرب محاور علم التفسير كافة؛ مفهومًا، وتعريفًا، ووظيفة، واتجاهات، ومضامين.

٢. أصل التفاوت الحاصل في التفسير راجع إلى تفاوت مفهوم التفسير واختلاف العلماء في تحريره وتحديد المراد به.

٣. مفهوم التفسير عند بعض المحدثين يختلف عن مفهوم التفسير عند المفسرين.

٤. مفهوم التفسير ليس محلّ اتفاق بين المفسرين، وإن تواردوا على قدر مشترك، إلا أن إلزام الجميع بالانحصار داخل هذا القدر المشترك خلل منهجي.

٥. انتقاد المفسرين بعضهم لبعض بالتوسع في مادة التفسير لا يمكن الاعتماد عليه في ضبط حدود عامة للتفسير يتأطر بها فهم التراث كلّه؛ لأنه انتقاد ذوقي خاص بكلّ مفسر لا معياري عام لعلم التفسير نفسه.

٦. ترجح عند الباحث أن مصطلح التفسير مستخدم بمعناه اللغوي؛ وهو الشرح والكشف والبيان في كثير من تداوله الاستعمالي بين الباحثين، وأن سبب ذلك اللجوء لذلك الاستخدام الفرار من إشكال التفاوت المفهومي للتفسير أو عدم التنبه له، مما كان سببًا في وجوب إعادة البحث من جديد لكثير من القضايا التفسيرية التي يُتوهم أنها انتهت، وهي لما تبدأ لأنها لم تضبط المداخل والمنطلقات المفهومية للبحث كما هو بين في قضايا أصول التفسير وتاريخه والتجديد فيه.

٧. النظر للواقع الميداني لمفهوم التفسير، وكيفية تأسيس القضايا البحثية عليه في عموم التراث والنتاج التفسيري خير ما يصرفنا عن الجدال المفهومي الدائر في دائرة ضيقة تكتفي بتحرير المصطلح أو المفهوم أو اختيار تعريف؛ لأنه يتبين بالنظر لمفهوم التفسير متحركًا وساريًا في كثير من القضايا قدر كبير من الإشكالات الجوهرية التي لها انعكاساتها على تقويض كثير من البحوث التي أهملت تلك الإشكالات.

٨. ليس للتفسير مفهوم أو تعريف معين يصلح تعميمه على مناحي التراث كافة، واعتباره دون ما سواه مدخلًا رئيسًا لفهمه.

٩. الأصل أن يبدأ البحث عند كلّ مفسر بتحرير مفهوم التفسير عنده عبر استقراء تراثه

التفسيري، لا فرض تعريف أو مفهوم عليه؛ فالتراث التفسيري يملي مفهومه لا تملى عليه التعريفات.

١٠. لا يصح محاكمة المفسرين لتعريفات التفسير المتداولة ولا تعميمها على كتبهم ولا البناء عليها في فهم تراثهم.

١١. تحرير مفهوم التفسير عند كلّ مفسّر مشروع بحثي كبير تمس الحاجة إليه لضبط مدخل رئيس من مداخل البحث في التراث التفسيري.

والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

المصادر والمراجع:

ابن أبي حاتم، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: أسعد محمد الطيب، (ط٣، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ).

ابن أبي زمنين المالكي، "تفسير القرآن العزيز"، تحقيق: حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز. (ط١، مصر: الفاروق الحديثة، ٢٠٠٢م).

أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)،

أحمد الشرباصي، "قصة التفسير". (ط١، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٢م).

أحمد بن عمار المهدوي، "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعوم التنزيل". (ط١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ١٤٣٥هـ).

الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، "الجامع الصحيح=صحيح البخاري". (ط١،القاهرة: المكتبة السلفية، ١٤٠٠هـ).

أمين الخولي، "التفسير معالم حياته-منهجه اليوم، ضمن كتاب: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب". (ط١، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧م).

بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط، مصر: دار التراث، د. ت).

جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن". (ط١، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ).

الرشيد أحمد الكنكوهي، "لامع الدراري على جامع البخاري"، ضبط: محمد زكريا الكاندهلوي. (ط١، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، ١٩٧٦م).

صدر المدرسين، محمد بن خليفة. "رسالة مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه وغايته واستمداده"، مجلة تبيان للدراسات القرآنية ١٥، (١٤٣٥هـ).

علي بن أحمد الواحدي، "التفسير البسيط". (ط١، المملكة العربية السعودية: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٠هـ).

فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي الشافعي، "مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير". (ط١، مصر: دار الغد العربي، ١٤١٢هـ).

مجموعة مؤلفين، "أصول التفسير في المؤلفات". (ط١، المملكة العربية السعودية: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧).

محمد إبراهيم ضيف، "اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم". (ط١، مصر: دار السلام، ٢٠٠٨م).

محمد ابن جرير الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، المملكة العربية السعودية: دار عالم الفوائد، ١٤٢٤هـ).

محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير". (ط١، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).

محمد الطاهر بن عاشور، "أليس الصبح بقريب". (ط١، مصر: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ).

محمد أنور الكشميري، "فيض الباري على صحيح البخاري"، جمعها: الأستاذ/ محمد بدر عالم الميرتهي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م).

محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي، "التسهيل لعلوم التنزيل". (بيروت: دار الفكر).

محمد بن سليمان الكافيجي، "التيسير في قواعد علم التفسير". (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤١٠هـ).

محمد بن صالح العثيمين، " أصول في التفسير". (ط١، مصر: المكتبة الإسلامية، ٢٠٠١م).

محمد بن صالح العثيمين، "أصول في التفسير". (ط١، مصر: المكتبة الإسلامية، ٢٠٠١م).

محمد بن محمد ابن عرفة التونسي المالكي، "تفسير الإمام ابن عرفة"، تحقيق: د/ حسن المناعي. (ط١، تونس: مركز البحوث بالكلية الزيتونية، ١٩٨٦م).

محمد رشيد رضا، "تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار". (ط١، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م).

محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". (ط٢، قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٨هـ).

محمد محمد أبو شهبة، "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير". (ط٤، مصر: مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ).

مكي بن أبي طالب القيسي، "الهداية إلى بلوغ النهاية". (ط١، الإمارات: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ).

Bibliography

Ibn Abī Ḥātim, "Tafsir Al-Qurân Al-'Azhim", Investigated by: As'ad Muhammad Al-Tayib, (ed.3, KSA: Maktabat Nizar Mustafa al-Baz, 1419 AH).

Ibn Abī Zamanīn al-Mālikī, "Tafsir al-Qurân al-'Azīz", investigated by: Ḥusayn ibn ʻUkāshah, Muhammed Ibn Mustafa al-Kanz. (ed.1, Egypt: Al Farouk Al Ḥaditha, 2002).

Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf al-Gharnāṭī, "Tafsīr al-Bahr al-Muhit". (ed.1, Bayrūt, Dār al-Fikr, 1420 AH).

Ahmad Al-Sherbasy, "Qessat Al-Tafsīr". (ed.1, Dar al-Qalam, 1962).

Ahmad Ibn 'Ammar Al-Mahdawi, "al-Taḥṣīl li-fawā'id al-tafḍīl al-jāmi' li-'ulūm al-tanzīl). (ed.1, Qatar: ministry of endowments and islamic affairs, 1435 AH).

Imam Muḥammad ibn Ismāʻīl al-Bukhārī, "al-Jāmi' al-Sahīh = Ṣaḥīḥ al-Bukhārī". (ed.1, Cairo: Al-Maktabah Al-Salafiya, 1400 AH).

Amin al-Khouli, "Al Tafsir, Ma'lem hayateh - Manhageh al yaum, within Manaheg Tagdeed fi al-nahw wal-balagha wal-tafsir wal-adab" (ed.1,: al Haya'h al Mesrya al 'Amma lil Kitab, 2017).

Badr ad-Dīn Muhammad bin Abdullah bin Bahādir az-Zarkashī, (al-Burhān fi ʻulūm al-Qur'ān), investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. (Egypt: Dar al-Turath).

Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, "Al-Itqān fi ʻUloum Al-Qur'an", (ed.1, KSA: King Fahd Complex for Printing the Noble Quran, 1426).

Al-Rashid Ahmad Al-Kankuhi, "Laami' Ad-Diraari 'alaa Jami' Al-bukhari", investigated by: Muhammad Zakarīyā al-Kāndahlawī. (ed.1, Mecca: al Maktaba al-Imdadiya, 1976).

Sadr al Mudarisin Muhammad ibn Khalifa, "Resalah Mufidah fi Bayan 'Ilm al Tafsir wa T'ariefeh wa Ghayateh wa istemdadeh", Tibyan l'il derasat al Qura'nia journal, 15 (1435 AH).

Alī ibn Ahmad al-Wāhidī, "al Tafsir al Basit". (ed.1, KSA: Jame'at al Imam Muhammad Ibn Saud al-Islamiya press, Deanship of Scientific Research, 1430 AH).

Fakhr Muhammad ibn Umar ibn al-Husayn al-Dīn al-Rāzī, " Mafatih al-Ghayb or Al-Tafsir al-Kabir". (ed.1, Egypt: Dar al Ghad al 'Arabī. 1412 AH).

Group of Authors, "Ousoul al-Tafsir fi al Mualafaat". (ed.1, KSA: Tafsir Center for Qur'anic Studies, 1437 AH).

Muhammad Ibrahim Daif, "Etijahat al-Tajdid fi Tafsir al Quran al Karim". (ed.1, Egypt: Dar al Salam, 2008).

Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī, "Jami` al-bayan `an ta'wil 'ay al-Qur'an", verif: Dr. Abdullah Ibn Abdulmuhsen al Turki, (ed.1, KSA: Dar 'Alam al Fawa'ed, 1424 AH).

Muhammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr, "al-Tahrir wa At-Tanwir". (ed.1, Tunisia, Dar Souhnoun for Publishing and Distribution, 1997).

Muhammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr, "Alaysa al-subh bi-qarib". (ed.1, Egypt: Dar al Salam for Publishing and Distribution, 1427 AH).
Muhammad Anwar Kashmīrī, "Fayd al-Barī 'ala Ṣaḥīḥ al-Bukhārī" compiled: Muhammad Badr 'Alam al-Mirathi. (ed.1, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, 2005).
Muhammad ibn Ahmad ibn Jazzy al-Kalbi, " al-Tashil li Uloum al-Tanzil". (Beirut: Dar al Fikr).
Muhammad Ibn Sulayman al-Kafijy, "al-Taysir fi Qawa'id 'Ilm al-Tafsir" (ed.1, Damascus: Dar al-Qalam, 1410 AH).
Muhammad ibn al Uthaymeen, "Usoul fi al-Tafsir". (ed.1, Egypt: al Maktabah al-Islamiyah, 2001 AH).
Muhammad ibn al Uthaymeen, "Usoul fi al-Tafsir". (ed.1, Egypt: al Maktabah al Islamiyah, 2001 AH).
Mohammed ibn Mohammed ibn Arafa Maliki, "Tafsir al Imam Ibn 'Arafa", verif: Dr. Hassan al Mana'I. (ed.1, Tunisia: Markaz al Buhuth bil Kolyya az-Zaytonyya, 1986).
Muhammad Rashid Rida, "Tafsir al Qur'an al Hakim = Tafsir al-Manar". (ed.1, Egypt: al Haya'h al Masriya al-'Amma lil Kitab, 1990).
Muhammad Abd Al-Haqq Ibn Atiya al-Andalusi, "al Muhararr al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-Aziz" (ed.2, Qatar: ministry of endowments and Islamic affairs press, 1428 AH).
Muhammad Muhammad Abu Shahba, " Al-Isrāīliyāt wa al-Mawdu'ât fi Kutub al-Tafsir". (ed.4, Egypt: Maktabat al-Sunnah, 1408 AH).
Makki Ibn Abi Talib al-Qaisi, "al-Hidaaya ilaa bulough al-nihaya". (ed.1, Emirates: The College of Graduate Studies - University of Sharjah, 1429 AH).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**The Disparity in the “Tafsir” Concept The indications, impacts and the approach of treatment** Dr. Muhammad Saalih Muhammad Sulaiman	9
2)	**Places of Glorification of Allah and His Greatness in the Story of Ibrahim -peace be upon him- in the Qur'an** Dr. Tahaani bint Saalim Baahuwaerith	57
3)	**Preventive Measures from the Prophetic Sunnah In Protecting Countries from the Falsehoods of the Enemies** Dr. Muhammad Seyyid Ahmad Shahaatah	103
4)	**Al-Haafidh Ibrahim bin Abi Talib and his Contributions in the Science of Hadith (295 A.H.)** Dr. ‘Ali Ahmad ‘Imraan Muhsin	183
5)	**Chain of Transmission Tree in Hadith Software (an Evaluative Research)** Dr. Wael bin Fawwaaz Dakheel	239
6)	**Hadiths on Pre-Dawn Meal Collection and Study** Dr. Mish‘al bin Muhammad bin Huraith Al-‘Anzi	305
7)	**The Methodology Followed in Writing Some Books of As-Su’aalat [Questions Regarding the Narrators of Hadith]** Dr. Taariq Ibrahim Al-Mas‘uud	371
8)	**The Acquisition of Dogs a Jurisprudential Hadith Study** Dr. Farhaan bin Khalaf Al-'Anzi	431
9)	**Al Haafidh Al-Muhaddith Abu Abdillah Muhammad bin Hammaad At-Tahraani and His Narrations. A Critical Analytical Study** ‘Abdullaah Muhammad Jarabku	483
10)	**Lewaa Al-Hamd: Islamic Creed Study** Dr. ‘Abdul Kareem bin ‘Isa Ar-Ruhayli	539
11)	**Al-Mawrid fee Al-Kalam 'ala 'Amal Al-Mawlid** Dr. ‘Abdullaah bin Muhammad Al-Mudaifir	599
12)	**The Effect of Textual Implications of the Word "Day" in Jurisprudential Dispute** Dr. Hussaam Khalid Muhammad As-Saqaar	649
13)	**Jurisprudential Rulings Related to the Companions, may Allah be pleased with them** Dr. Muhammad bin Fahd 'Abd Al-Aziz Al-Furaih	701

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

---

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif
(Editor-in-Chief)
Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University
(Managing Editor)

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally

Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Associate Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Dr. Khalid bin Sa'd Al-Ghamidi**
Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN) 7901-1658

the journal’s website

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 192 Volume 1 Year: 53 March 2020